البحوث

اتجاهات الكويتيين نحو الزواج الثاني للمرأة

د. نضال حميد الموسوي*

مقدمة:

يمثل الزواج مطلبا أساسيا يشبع حاجات أصيلة للبشرية ، في الوقت نفسه فإن إنهاء رابطة زواجية لا تلبي حاجات الإنسان أمر أقرته الأديان السماوية والتشريعات القانونية في المجتمعات المعاصرة ، بل وأكدت عليه المواثيق المعنية بحقوق الإنسان . وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تضمن أن حقوق الفرد تجد دلالة اجتماعية وإثراء إنسانيا لها في الأسرة والتي ترتكز على حق الزواج وتأسيس أسر فإن ذلك الإعلان يتضمن أن الزواج بعد انتهاء الرابطة الزوجية الأولى بمثابة حق من حقوق الإنسان ، وفي ميثاق حقوق الأسرة الذي صدر عام ١٩٨٣ ، إشارة صريحة إلى أن للأسرة الحق في الاستمرار ، كما أن لها الحق في الانحلال بموافقة الطرفين ، وكما أن الحق في الزواج أساس إيجابي لإنشاء الأسرة ، فإن الحق في الطلاق هو الأساس السلبي في انحلالها ، ولقد سبق الدين الإسلامي وحسم هذه المسألة حين حث على الزواج وأباح الطلاق بضوابط معينة ، كما أباح الزواج بعد الطلاق أو الترمل سواء للرجل أو للمرأة بما يضمن تلبية حاجات إنسانية ويدعم النظام الأسري ، على ضوء ذلك تبرز مسألة الزواج الثاني ـ أي الزواج بعد الطلاق أو الترمل ـ كتلبية مباشرة للحاجات الإنسانية والمجتمعية وضرورة البناء الاجتماعي لأي مجتمع .

ومن خلال النمط الثقافي السائد في المجتمع يتم التعامل مع مسألة الزواج الثاني على مستوى القبول ومستوى الرفض ، وتلعب الثقافة دورا أساسيا في تحديد الاحتياجات الفردية والدافعية نحو الزواج الثاني ، حيث تمثل الثقافة نظاما للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية للفرد ، فهي إدراك ، وهي ظاهرة جماعية ، وهي بعد ذلك تنتهي بالسلوك الذي ينتهجه الفرد ، فعلى سبيل المثال ، نجد أنه في ثقافة الفقر تظهر مركزية دور الزوجة التي ترتبط بأمها وأولادها أكثر من أي شيء آخر ، كذلك يصعب على الزوجين أن ينفصلا في معيشتهما ، لذلك فهما ينضمان غالبا إلى أم الزوجة ، وكثيرا ما يستاء الزوج من اعتماد الزوجة على أمها ، كما أنه يعاني

* مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت .

من عزلة عاطفية ويكون ذلك بسبب أن عملية الزواج غالبا لم تتم بناء على اختيار حر منهما ، وبهذا يحتل الزوج مكانا هامشيا .

في هذا النسق الثقافي الفقير تبرز الحاجة للزواج العرفي COMMON-LAW MARRIAGE لأنه شكل يسهل إتمامه ويسهل فسخه ، وكذلك أيضا تكراره حسب الظروف الاقتصادية والحراك المكاني سعيا وراء الرزق ، حيث يفضله الأزواج لأنه لا يترتب عليه أعباء كبيرة ، كما أن الزوجات يكون من السهل عليهن ترك أزواجهن القدامى إذا رحلوا بعيدا أو عجزوا عن الوفاء باحتياجات الأسرة ، والارتباط بزوج آخر ينفق على المرأة والأطفال (الخشاب ، ١٩٨٧) .

وقد حاولت بعض الدراسات إثبات أن الزواج في ثقافة الرفاهية ، أو في المجتمعات المتقدمة يتميز بخصائص أخرى عكس ثقافة الفقر ، تجعله أكثر استقرارا فلا تظهر فيه الحاجة للزواج الثاني ، باعتباره يتميز بالطابع الشخصي في الاختيار ويظهر فيه الطابع العاطفي والتعاون الأسري (شكري ، ١٩٩٢) ، إلا أن هناك دراسات أخرى تشير إلى عكس ذلك ، حيث تعيش الزوجة في خوف متواصل من التجاء زوجها إلى التزوج عليها ثانية ، خاصة إذا كانت عاقرا أو لم تنجب أو تقدمت في السن ، بينما يحتاط الزوج كثيرا من زوجته خاصة إذا توترت العلاقة بينهما ، وقد تقلص نظام تعدد الزوجات الذي كان سائدا في نظام القرابة العربي ، نظرا لصعوبة الحياة ، وارتفاع التكلفة الاقتصادية ، حتى على الأغنياء الذين كانوا يتزوجون فتيات صغيرات حبا في التظاهر ، وتشير بعض الدراسات إلى أن الزواج الثاني بالنسبة للرجل ينتشر في كثير من بلدان أفريقيا الغربية ، حيث تبلغ نسبته ٥٠٪ في بعض هذه البلدان في حين لا تزيد هذه النسبة في بلد مثل موريتانيا عن ١٣٪ ، وهو أكبر بلد عربي من حيث نسبة تعدد الزوجات فيه ، ويعتبر الطلاق هو الأسلوب الأسهل للتخلص من الزوجة والتزوج بأخرى أو تكرار الزواج ، وبالرغم من كونه عنفا يمارس على المرأة في مظهره العام ، إلا أنه أحيانا يتم برغبة الطرفين ، كما أنه قد يكون وظيفيا يسمح بامتصاص كل طلبات الزواج ويقضي على عنوسة النساء ، ويساهم في زيادة عدد الأطفال في أي مجتمع يستمد قوته من كثرة عدده ، ولا ينظر بارتياح إلى عزوبة الرجال فضلا عن النساء (فرج ، ١٩٨٧) .

كما تشهد بعض المجتمعات ـ كالمجتمع الأمريكي مثلا ـ انتشار نمط الأسرة متعددة الرؤوس أو متعددة الآباء والأمهات ، ويوجد هذا النمط الأسري من خلال الزواج الثاني ـ أي إعادة الزواج ـ للأب والأم مع أولاد كل منهما من الزواج السابق ، ويطلق على هذه الأسرة أحيانا «الأسرة

المتجمعة» ، وهي تشكل ٢٥٪ من إجمالي الأسر الأمريكية (صالح ، د .ت) والهدف منها الحفاظ على كيان عائلي بعد انهيار زواج سابق ، بجانب التعاون لمواجهة أعباء الحياة المتزايد .

وفي المجتمع العربي ، فإن مشكلات العديد من الأسر وحيدة الوالدية ، يمكن حلها أو التخفيف منها ، لو لم يكن زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل يواجه ببعض العقبات التي أساسها عدم التقبل ، حيث مازال شبه مرفوض على المرأة أن تتزوج بعد وفاة زوجها وفاء له ، وينظر بالاستهجان لمن تقدم على الزواج مرة ثانية خاصة إذا كانت تعول أطفالا ، مما قد يعرضها للانحراف والحاجة إلى العون الاقتصادي أو إذا كانت صغيرة السن ، في حين تزيد حاجة الرجل إلى وجود زوجة ثانية إذا كان هو يعول أطفالا صغارا وإذا كانت حاجته للعمل تتطلب ترك أطفاله مع الأقارب أو الجيران مما يزيد المشاكل تعقيدا .

وعلى ضوء الواقع الثقافي العربي ، نتبين أن العوامل النفسية والاجتماعية ، وأحيانا الاقتصادية ، التي تقف حائلا بين الزواج للمرة الثانية لا ترتكز في معظمها على أصول ثابتة في أنساق المعتقد والفكر ، بقدر ارتكازها على مقولات عامة اكتسبت صفة القداسة من التكرار والفلكلور الذي هو بطبيعته متغير من وقت لآخر وفقا لعمليات التغير الاجتماعي ، والتطور الذي يطرأ على المجتمع ، ولكنه كثيرا ما يكون ظاهرا في حين لا يتسق سلوك الأفراد مع استيعاب هذه التغيرات وتلك تحديدا هي مشكلة القبول الاجتماعي للزواج الثاني .

موضوع الدراسة وأهميته:

يتمثل موضوع البحث الحالي في معرفة طبيعة اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الزواج الثاني بالنسبة للمرأة بمعنى إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، إن هذه المعرفة من مستلزمات التفسير النفسي والاجتماعي لبعض النتائج المترتبة على مشكلات اجتماعية ذات أهمية منها مشكلات الوالدية المنفردة ، حقوق المرأة ، الدور الاجتماعي والتربوي للأسرة ، الانحراف الاجتماعي بمظاهره المختلفة ، فإذا ربطنا هذه الفكرة بالواقع الكويتي تصبح دراسة هذا الموضوع أكثر إلحاحا ، لأن هناك تزايدا ملحوظا في عدد المطلقات والأرامل الكويتيات ، ففيما يخص عدد المطلقات ، تشير الإحصائيات الرسمية (وزارة العدل ١٩٩٥) إلى أن هذا العدد قد قفز من (٩٢٥) مطلقة عام ١٩٨٠ ، إلى ما يزيد على الضعف عام ١٩٩٤ :

فإذا كان عدد المطلقات الكويتيات عام ١٩٩٤ قد زاد على ضعف ما كان عليه عام ١٩٨٠ ،

فإن عدد المواطنين الكويتيين ممن هم في سن الزواج لم يتضاعف خلال نفس الحقبة ، الأمر الذي يؤكد تزايد معدلات الطلاق في المجتمع الكويتي فقد كان معدل الطلاق العام ٩ , ٥ في الألف سنة ١٩٨٧ ، ارتفع إلى ٥ , ٦ في الألف سنة ١٩٩٢ (وزارة التخطيط ، ١٩٩٥) ، أما فيما يخص عدد المترملات الكويتيات ، فإن الإحصاءات الرسمية (وزارة التخطيط ، ١٩٩٣) تشير أيضا إلى تزايد عدد الأرامل الكويتيات ، فحسب إحصاءات عام ١٩٨٠ ، كان هذا العدد (٧٢٨٢) ، ارتفع إلى (٨٩٧٧) عام ١٩٨٥ ، ثم تزايد إلى (١٢١٨٠) حسب إحصاء مارس ١٩٨٨ ، في الوقت نفسه فإن عدد حالات الترمل بين الرجال أقل كثيرا مما هو بين النساء ، حيث كانت هذه الحالات بين الرجال (٦١١) ، ثم (٨٥٦) ، ثم (٨٨٢) وذلك حسب إحصاءات سنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ على التوالي ، فعلى الرغم من أن عدد الأرامل من الرجال يتزايد ، إلا أن

جدول رقم (١)

عدد المطلقات الكويتيات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٤

السنة	عدد المطلقات
١٩٨٠	٩٢٥
١٩٨١	١١١٠
١٩٨٢	١١٣٩
١٩٨٣	١١٨٦
١٩٨٤	١٢٣٠
١٩٨٥	١٣٤٤
١٩٨٦	١٤١٤
١٩٨٧	١٤٥٥
١٩٨٨	١٥٤٤
١٩٨٩	١٥٧٣
١٩٩١	١٣١٢
١٩٩٢	١٩٥٧
١٩٩٣	١٨٠١
١٩٩٤	١٨٩٢

هذا العدد أصلا أقل من النساء المترملات ، كما أن هذه الزيادة تقل كثيرا مقارنة بالنساء المترملات .

إن مسألة تزايد المطلقات والأرامل قد يترتب عليها آثار اجتماعية ونفسية وتربوية غير مرغوبة ليس فقط بالنسبة للأسرة والمجتمع ، ولكن أيضا بالنسبة للأرملة أو المطلقة عندما تدرك أن الثقافة والعادات والتقاليد تقيد حريتها في الزواج مرة ثانية ، وإذا كان إحجام المطلقات والأرامل عن الزواج ، أو إقدامهن عليه تتعدد أسبابه وتفسيراته ، فإلى أي حد يمكن القول بأن الاتجاهات الاجتماعية تجاه الزواج الثاني تفسر ذلك؟

الخلفية المرجعية للدراسة:

تمثل دراسة الاتجاهات نحو الزواج الثاني للمرأة أهمية واضحة للمجتمعات المعاصرة بصفة عامة والمجتمع العربي بصفة خاصة ، ذلك أن هذه الاتجاهات لا تنفصل عن بعض مظاهر معاناة المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، وقبل أن نذكر هذه المظاهر ، سنشير بإيجاز إلى مفهوم الاتجاه نحو الزواج الثاني للمرأة ، إن مفهوم الاتجاه ATTITUDE بوجه عام قد وضعت له تعريفات متعددة من أشهرها أن الاتجاه «حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تنشأ من خلال التجارب والخبرات التي يمر بها الفرد وتؤثر على استجاباته بالموافقة أو عدم الموافقة تجاه موضوعات معينة تجعله يقبل عليها ويحبذها ، أو ينفر منها ويرفضها ، إنه يضفي عليها إما معايير موجبة أو سالبة تختلف درجتها حسب قوة انجذابه إليها أو نفوره منها ، وهذه الموضوعات قد تتمثل في أشخاص ، أو موضوعات ، أو أشياء ، أو أفكار ومبادئ . (شفيق ، ١٩٨٧) ، وتنطوي الاتجاهات على قيم معينة ، أو هي بمثابة تجسيد لتلك القيم ، وأغلبها مستمد من البيئة الاجتماعية بما فيها من عناصر يرتبط بها الفرد مثل الأسرة والأصدقاء والمؤسسات والأنشطة ، «وتتمتع مجموعة المعتقدات التي تكون اتجاها معينا لدى الفرد بقدر كاف من الاقتناع الواعي أو غير الواعي بما يجعل استجابة الفرد لموضوع الاتجاه تكون محددة سلفا» (الجوهري ، ١٩٩٠) .

ويتضمن بناء الاتجاه ثلاثة مكونات هي : المكون المعرفي ، والمكون الوجداني والمكون النزوعي ، ويتمثل المكون المعرفي في إدراك الشخص لموضوع الاتجاه ومعتقداته وأفكاره عن هذا الموضوع وما يتقبله عنه من حجج ، أما المكون الوجداني فيعني مشاعر الشخص ورغباته نحو موضوع الاتجاه بما يحدد درجة حبه أو كرهه لهذا الموضوع ، بينما يتمثل المكون السلوكي للاتجاه في الاستجابة ، أو الاستعداد للاستجابة ـ حيال موضوع الاتجاه بطريقة ما ، ومن خصائص هذه

المكونات الثلاثة لبناء الاتجاه أنها متداخلة بعضها مع البعض الآخر ، كما تختلف من حيث التكافؤ ودرجة التعقيد ، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه نحو مسألة زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل هو تلك الاستجابة الناتجة عن خبرة الفرد وتجاربه نحو هذه المسألة متأثرة بسمات الشخصية والعوامل البيئية ، بحيث تحدد مدى قبوله أو رفضه ، وكذلك معاييره سواء بالسلب أو بالإيجاب فيما يتعلق بزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، ومن المؤكد أن اتجاهات الفرد حيال الأسرة والزواج بوجه عام تتأثر بظروف الأسرة التي نشأ فيها ، وتساهم هذه الظروف في تشكيل اتجاهاته المستقبلية نحو الزواج ، وقد أفردت الدراسات المعنية بالطلاق حيزا كبيرا من الاهتمام بهذه المسألة وتفيد دراسة (JENINGS ET AL , 1991) أن المراهقين في الأسر المطلقة لديهم اتجاهات سلبية نحو الزواج مقارنة بالمراهقين في الأسر العادية ، إذ إن تجربة الطلاق كثيرا ما تكون جزءا من مجال الاهتمام لدى الأب أو الأم ، ويتأثر الأبناء بهذه الخبرة في سياق عمليات التواصل والتفاعل سواء مع الأب أو الأم ، أو مع العائل المنتمي إلى هذا الطرف أو ذاك ، وهناك بعض الدراسات التي أكدت أن الاتجاهات السلبية عن الزواج لدى الأبناء الذين عايشوا طلاق والديهم تزداد إذا صاحب تجربة الطلاق صراع بين الوالدين وتدهورت علاقتهما بالأطفال (TASKER & RICHARD, 1994) ، وقد يبلغ من شدة تأثر الأبناء بطلاق الوالدين خلق توقعات سلبية بشأن مستقبلهم الزواجي ، حيث يصبح هؤلاء الأبناء أكثر توقعا بأنهم سوف يمرون بتجربة الطلاق في المستقبل مقارنة بالأبناء في الأسر التي تضم الوالدين (MAZUR, 1993) ، أي أن الظروف الأسرية للفرد في سنوات الطفولة والمراهقة تؤثر في تكوين اتجاهاته المستقبلية نحو الزواج والأسرة بوجه عام ، غير أن هذه الاتجاهات تتأثر كذلك بما يمر به الفرد من خبرات مباشرة أو غير مباشرة ، سواء داخل الأسرة أو خارجها ، وكذلك عبر مراحل نموه الأخرى بعد مرحلة الطفولة أو المراهقة ، أي في مرحلة الشباب والرشد والشيخوخة .

وتنتقل الاتجاهات نحو الزواج من جيل إلى جيل ، كما تتأثر بصورة متبادلة بين الأجيال ، فاتجاهات الآباء نحو الزواج تؤثر في تكوين اتجاهات وسلوك الأبناء نحوه ، كما أن اتجاهات الأبناء تؤثر على اتجاهات الوالدين وإن كان بصورة أقل (AXINN & THORNOTN, 1993) ، وتمثل دراسة الاتجاهات نحو الزواج أهمية واضحة بالنسبة للمجتمعات المعاصرة بوجه عام والمجتمع العربي بوجه خاص ، فقد شهدت هذه المجتمعات تغيرات ملموسة في النظام الأسري ، يأتي في مقدمتها حسبما يذهب (BURGESS, 1994) ـ التزايد في أعداد الأسر ذات العائل

الواحد ، خاصة الأسر التي تقوم على رعايتها الأم نتيجة تزايد معدلات الطلاق ، وعرضة الرجال أكثر من النساء ـ للفقدان نتيجة الحروب والأحداث العنيفة ، وبعض الخصائص البيولوجية مما جعل متوسط عمر المرأة يزيد عن متوسط عمر الرجل ، مثل هذه العوامل جعلت الأسر التي تقوم على رعايتها الأم تزيد عن مثيلتها التي يقوم على رعايتها الأب ، من جهة أخرى ، فإن انتهاء الرابطة الزوجية ـ سواء نتيجة الطلاق أو الترمل ـ يناقض اتجاه المرأة نحو طبيعة هذه الرابطة من حيث كونها ذات صفة دائمة ومستمرة ، وهناك متغيرات/ خصائص ترتبط بهذا الاتجاه ، حيث تدعم قوته ورسوخه لدى النساء العاملات ، وكذلك النساء الأقل تعليما والأكثر تدينا ، فقد تبين أن مثل هؤلاء النساء أكثر تعبيرا عن أن الزواج بمثابة ارتباط دائم يجب ألا تنفصم عراه إلا لأسباب قوية (KRISHMAN, 1994) ، والمرأة بوجه عام لديها اتجاهات مفضلة نحو الزواج ، وإن كانت هذه الاتجاهات تختلف شدتها بالخبرة الزواجية السابقة ، بمعنى أن المرأة التي لم يسبق لها الزواج ـ حسبما تبين من دراسات عديدة ـ يكون لديها اتجاهات مفضلة نحو الزواج مقارنة بالمرأة التي سبق لها الزواج (SALTS ET AL, 1994) .

وكثيرا ما تظهر النساء المطلقات اتجاهات سلبية تجاه تجربة الزواج السابقة ، وقد يعبرن عن درجة عالية من الغضب والانفعالات غير السارة عموما عندما يتذكرن أحداث تلك التجربة ، ويحاول البعض تفسير ذلك من منظور اجتماعي/ اقتصادي ، حيث تتأثر العلاقات الاجتماعية للمطلقة مع ضآلة فرص بدء أو تأمين علاقات اجتماعية ، خاصة في المجتمع التقليدي ، وكذلك ضآلة مصادر الدخل (DREMAN, 1994) ، وعلى الرغم من أن النساء كثيرا ما يكن ضحايا الطلاق ، ويفتقدن حماية القانون ، إلا أنهن أكثر سلبية تجاه قوانين الطلاق حتى في حالة وجود هذه القوانين الأمر الذي يعبر عن الفجوة بين المكون السلوكي الفعلي من جهة والمكون المعرفي والوجدان للاتجاه نحو الزواج الثاني على وجه الخصوص من جهة ثانية (MOHOSOWO, 1994) .

وقد تقع المرأة بعد الطلاق تحت ضغوط نفسية قاسية ، وقد تعاني من الرفض والنظرة السلبية من الآخرين على أنها فاشلة أو منحرفة أو محل شكوك ، كما قد تعاني من سوء معاملة الأهل ، هذا إذا لم تتزوج بعد الطلاق ، فإذا تزوجت ، تظل تجربة الطلاق والزواج الثاني أحد مكونات الصورة الذهنية عنها لدى الآخرين وقد يمتد أثر ذلك إلى أبنائها من الزواج الأول إذا كان لها أبناء ، وتظل الفكرة قائمة لدى هؤلاء الأبناء ، ولدى الآخرين بما يمثل خبرة سلبية تشكل ضغطا نفسيا واجتماعيا وإن تفاوت ذلك من حالة إلى أخرى .

ولا يقل الأمر خطورة إذا فقدت المرأة زوجها أو أصبحت أرملة خاصة إذا كانت في مرحلة الشباب ، فإن هي لم تتزوج ، تصبح عرضة للضغط النفسي ، والمعاناة من الرفض الاجتماعي ، ويساء فهم سلوكياتها العادية ، وإن هي تزوجت تعاني من نظرة اجتماعية كثيرا ما تكون رافضة أو مستنكرة وقد يثور أهل الزوج المتوفي ، وتصبح الزوجة هدفا للانتقام والمضايقات من جوانب متعددة .

هكذا نجد حال المطلقة أو الأرملة ، إن أساس هذه المعاناة غياب الزوج ، سواء نتيجة الطلاق ، أو نتيجة الترمل ، ثم تتفاعل الضغوط والقيود مع الظروف الناتجة عن ذلك يجعل المطلقة أو الأرملة تجد نفسها في دور جديد ، كثيرا ما تكتنفه صعوبات في التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

* إن الزواج عادة أكثر أهمية بالنسبة للمرأة عن الرجل ولهذا فإن انتهاء الزواج يعني انتهاء دور حيوي بالنسبة للزوجة .
* تواجه المرأة المطلقة أو الأرملة في حياتها الاجتماعية وخاصة في مجتمعنا العربي قيودا أكثر مما يواجه المطلق أو الأرمل .
* تحمل المرأة المطلقة أو الأرملة للعديد من المشاكل المتصلة بالمسؤوليات المعيشية والاقتصادية ، فالدخل غالبا ما يتعرض بشكل أو بآخر للهبوط .
* كما أن المرأة المطلقة أو الأرملة قد لا تجد تشجيعا اجتماعيا على الزواج مرة ثانية أو قد تواجه تيارات متعارضة بين التشجيع وعدم التشجيع بما يجعلها عرضة للتناقض والتشتت والصراع ، لكل هذه الأسباب وغيرها ، فإن المرأة تنظر إلى فقدان الزوج ، سواء بالطلاق أو بالترمل ـ باعتباره من أقسى الأزمات التي تمر بها ، وقد يكون بمثابة تحول جذري في حياتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، فغياب الزوج بسبب الطلاق أو الترمل قد يترتب عليه مشكلات للزوجة ، من المحتمل أن تفقد بصورة تلقائية العضوية التي كانت تتمتع بها في الجماعات . . كما تمنعها هذه الظروف المستجدة من الدخول في علاقات متبادلة ومشتركة مع الآخرين وخاصة المتزوجين منهم .

وبالرغم مما قد يوفره لها تعليمها وإمكانية العمل من مهارات أكبر لاستعادة مكانتها الاجتماعية ولإعادة بناء حياتها من جديد فإن المرأة المطلقة أو الأرملة وبصفة خاصة في المجتمعات العربية والشرقية تجد نفسها قد استبعدت من بعض دوائر الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه

والذي كان لها من خلاله مكانة أو وضع مريح وملائم ، فمثل هذه الظروف تصبح معها المرأة تعاني من صعوبات في التوافق السيكولوجي والاجتماعي ، لأنها تفتقد الإحساس بالأمن ، وتعاني القلق وعدم الاستقرار والتوتر النفسي ، وتشعر بالعجز وعدم الكفاءة ، وقد تتخذ استجاباتها صورة انعزال اجتماعي فتتعرض للوحدة بعد أن تدرك أنها ـ بغياب الزوج ـ لا مكان لها في مجال العلاقات الاجتماعية والجماعات التي لا تعترف إلا بأهلية الزوجين معا للدخول في علاقات متبادلة ومشتركة مع الآخرين ، هذا بالإضافة إلى القيود الاجتماعية التي تفرض على المرأة مما يضطرها إلى الانسحاب الاجتماعي ، خاصة وأن طبيعة المرأة تجعلها أكثر ميلا للاستسلام لما يستجد عليها من ظروف وضغوط .

البحوث السابقة:

من واقع مسح الدراسات المعنية بالزواج والطلاق والترمل تبين أن الدراسات العربية في إطار علم الاجتماع قد أرست أصولا نظرية ذات قيمة علمية عالية ، ولكنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى الاتجاهات الاجتماعية نحو إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، كما أن الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع تتسم بالندرة الشديدة وغالبا ما يكون تناولها غير مباشر ، وسوف نركز على الدراسات ذات الدلالة لموضع البحث الحالي بما يفيد في دراسة الظاهرة في الواقع الكويتي .

ففي دراسة قام بها (BURCH, 1991) تبين أن الزواج بعد الطلاق أو الترمل يتأثر بالثقافة السائدة في المجتمع بما فيها من قيم ومعايير واتجاهات تؤثر على قبول فكرة هذا الزواج وتنفيذه ، وأن المرأة أكثر عرضة لتكرار الزواج نظريا وليس عمليا ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الطلاق ، وارتفاع نسبة الترمل بين النساء مقارنة بالرجال ، وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات إعادة الزواج بين النساء أقل من مثيلتها بين الرجال خاصة إذا استبعدنا متغير السن ، أما إذا افترضنا تساوي الجنسين في المرحلة العمرية ـ فإن معدلات الزواج بعد الطلاق أو الترمل ترتفع بالتأكيد بين الذكور مقارنة بالإناث ، وترى الدراسة أنه يجب إعادة النظر في مفهوم دورة الحياة بحيث تتضمن في سياقها تكرار الزواج باعتباره أمرا تزداد احتمالات حدوثه ، ووفق منظور الرضا الزواجي (MARITAL SATISFACTION) فإن الزواج بعد الطلاق أو الترمل يؤثر بالتأكيد في مستوى الرضا الزواجي سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وهنا تلعب العوامل الشخصية والبيئة

الاجتماعية والثقافية دورا حاسما في تحديد هذا المستوى ، بمعنى أنه إذا كانت الظروف والعوامل الشخصية للمرأة المطلقة أو الأرملة ينتج عن تقييم إيجابي لإعادة الزواج مع عدم وجود عوامل اجتماعية ثقافية تتضارب مع هذا الزواج ، فإن مستوى الرضا عن الزواج سيكون مرتفعا والعكس صحيح ، وإن كان ذلك يتوقف على نمط الشخصية والحساسية الاجتماعية والتجارب السابقة خاصة ما يتعلق بالزواج ، وقد اهتمت الدراسات الاجتماعية بتأثير تجربة الزواج الأول على الاتجاهات نحو الزواج الثاني ، وتتضح منطقية هذه الفكرة من حقيقة أن الزواج الأول يؤثر في اتجاهات الفرد نحو الزواج فيما بعد ، وقد حللت دراسة (SCHULDBERG & GUISINGER, 1991) اتجاهات الذكور المطلقين حيال زوجاتهم في السابق وركزت الدراسة على صفات الزوجات السابقات كما يعبر عنها أزواجهن الذين أقدموا على الزواج بعد الطلاق ، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هؤلاء الأزواج قد عبروا عن صفات بالغة السلبية يرونها في زوجاتهم السابقات مثل التصلب في الرأي ، وتعمد الخطأ ، وممارسة العناد ، والإهمال في الحياة الزوجية ، وعدم المسؤولية ، كما تبين من الدراسة أن تقليل قيمة الزوجات السابقات لا يرتبط بالمثالية في الزوجات الحاليات ولا بالمثالية التي يعبر بها الأزواج عن أنفسهم ، وإنما يرتبط بانخفاض تقدير الذات لدى هؤلاء الأزواج ، كما أن هناك ارتباطا عكسيا بين وصف الزوجات السابقات ووصف الزوجات الحاليات من حيث سمات القوة الشخصية والتعبيرية (EXPRESSIVENESS) والتحكم في العدوانية ، فالمؤشرات السلبية لهذه الجوانب الثلاثة إذا تزايدت في الزوجة الثانية ، انخفضت في الأولى والعكس صحيح .

ولما كان قرار الزواج بعد الطلاق أو الترمل ـ لا يتم بمعزل عن السياق الاجتماعي فقد اهتمت الدراسات الاجتماعية بعملية اتخاذ مثل هذا القرار من منظور الموازنة بين الاهتمام الشخصي والاهتمام الاجتماعي ، ومن أبرز الدراسات التي تظهر هذا التوجه دراسة (SMITH ET AL., 1991) والتي اعتمدت على المدخل الأخلاقي المعرفي والذي يتضمن أفكارا تطبيقية في مجال الإرشاد والعلاج النفسي للحالات المرضية التي تعاني من ضغوط تجربة الطلاق أو الترمل ، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المفحوصين أكثر تعبيرا عن وجود توازن بين الاهتمام الشخصي والاهتمام بالآخرين عندما اتخذوا القرار بإعادة الزواج ، وذلك مقارنة باتخاذ هذا القرار في الزواج الأول ، ومصدر التوازن حسبما تشير الدراسة ـ يتمثل في أن الإناث يركزن أكثر على الاهتمام الشخصي في حين أن الذكور يركزون أكثر على الاهتمام بالآخرين ، وبدا أن الجنسين

يدركون أنفسهم على أنهم تقليديين في محددات دور الجنس وهم بصدد اتخاذ قرار إعادة الزواج .

وعلى ضوء دراسة (WU, 1994) بشأن إعادة الزواج ، تم التوصل إلى نتائج تؤكد تأثير العوامل الثقافية في هذا الموضوع . فقد أجريت الدراسة على (٣٢٤٤) مفردة من ذوي الأعمار ١٥ سنة فأكثر ، يتوزعون بين الذكور بنسبة (٣٨٪) والإناث بنسبة (٦٢٪) ، وخلصت الدراسة إلى أن الذكور أكثر تأجيلا لتكرار الزواج مقارنة بالإناث ، بمعنى أن الرجل الأرمل أو المطلق يبقى فترة أطول بدون زواج حتى يتزوج مرة ثانية مقارنة بالمرأة الأرملة أو المطلقة ، ويفسر ذلك بأن الاتجاهات الاجتماعية لا تستنكر زواج المرأة بعد فترة قصيرة من الطلاق أو الترمل ، وإن كانت هناك محتويات أخرى تؤثر في هذه الاتجاهات مثل العوائق الاقتصادية ، والسن ، والدين ، والرغبة الشخصية في الزواج ، والنشاط الزواجي في المجتمع ككل ، ويبدو أن هذه العوامل غير ذات تأثير يذكر من واقع بعض الدراسات التي أجريت في مجتمعات أخرى كالمجتمع الأمريكي مثلا ، ففي دراسة متعمقة أجراها (PASLEY ET AL, 1994) على عينة ممن أعادوا الزواج تبين أن الخصائص الديموجرافية لا تؤثر كثيرا في إقدام أفراد العينة على الزواج مرة ثانية ، كما تبين أن الرضا الزواجي والحياة الأسرية لا يختلف كثيرا وفق تكرار الزواج أو عدم تكراره . وقد ناقشت دراسة (GOLDSCHEIDER, 1994) مسألة الاضطراب الزواجي من حيث مستوياته وأسبابه وظروفه ، كما تضمنت تحليلا مركزا للاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالطلاق والزواج الثاني وثورة الجنس GENDER REVOLUTION ، وترى الدراسة أن العوامل الأساسية لفهم آثار الطلاق والزواج المتكرر تتمثل في ثالوث العلاقة بين الحالة الزوجية ، الظروف الصحية ، الدعم الاجتماعي ، فإذا كانت الحالة الزواجية تتسم بالتوافق والاستقرار يصبح الطلاق بين الزوجين في حكم المستبعد ، وهنا إذا توفى أحد الزوجين ، فإن الشريك الباقي على قيد الحياة سيكون لديه اتجاهات إيجابية نحو الزواج مرة ثانية ولكن ذلك لا يعني حتمية إقدامه على ذلك سواء لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، ولكن هذه الاعتبارات إذا كانت مواتية أو مؤيدة لإعادة الزواج ، فإنها بالتفاعل مع الظروف الصحية الجيدة والدعم الاجتماعي ـ تدفع الشريك الباقي على قيد الحياة إلى تكرار الزواج ، وذلك بفرض عدم وجود عوامل أخرى تحول دون ذلك ، إن الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه المطلقات أو الأرامل كثيرا ما يرتبط باتجاهات إيجابية من المحيطين تحبذ إعادة الزواج لما في ذلك من إفادة واضحة تمثلها ثلاثة مصادر أساسية حسب الدراسة المذكورة : الأول هو التقليل من الضغوط ، والثاني هو التهيئة المتواصلة لأن تكون

الصحة البدنية بصورة أفضل ، والثالث الدعم الاجتماعي العام ، ويمكن أن تمثل هذه المصادر حواجز أو مقومات مضادة لآثار خبرة الطلاق أو الترمل ، تلك الخبرة التي تضطرب معها تجربة الزواج الأول والعلاقات الاجتماعية للفرد مع الأسرة والمجتمع بما ينتج عن ذلك من آثار سلبية تؤثر على كفاءة شخصية الفرد وتوافقه الشخصي والاجتماعي سواء في الحاضر أو في المستقبل .

وقد اهتمت بعض الدراسات الاجتماعية بمسألة الزواج بعد الترمل نتيجة فقدان شريك الحياة بسبب وقوع الكوارث الطبيعية أو الاصطناعية . وتعد دراسة (CHEN ET, AL, 1992) من أبرز تلك الدراسات ، حيث أجريت الدراسة في مدينة (تانجشان) الصينية التي شهدت زلزالا مدمرا عام ١٩٧٦ مما نتج عنه ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص فقدوا شريك الحياة ، وتبين الدراسة أن حوالي ألفين من هؤلاء المترملين قد تزوجوا خلال السنوات الثلاث الأولى من حدوث الزلزال ، وعلى ضوء المقابلات المتعمقة التي أجريت مع عينة ممن تزوجوا ـ تبين أن العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي للإقدام على الزواج بعد الترمل ، كما تبين بوضوح أن هذا الزواج أصبح ممكنا ومقبولا على الرغم من الموانع الثقافية له في الفترة السابقة ، كذلك تبين أن الزواج بعد الترمل يدخل في نطاق الاستجابات التكيفية التي تساعد المترملين الذين يعانون نفسيا بحيث يندمجون في حياة طبيعية .

ومن منظور الصحة النفسية أيضا ظهرت بعض الدراسات الحديثة التي تتناول موقف المرأة من الزواج بعد الطلاق أو الترمل فيما يعكس أبعادا اجتماعية واضحة فيما يتعلق باهتمامات الأمهات واتجاهاتهن نحو تربية الأطفال ، ومن أمثلة الدراسات التي وردت في هذا الإطار دراسة (ISAACS & LEON, 1988) والتي اهتمت بموقف المرأة من الزواج بعد خبرة الطلاق ، من حيث تأثير هذا الموقف على تكيف الأم والأطفال ، وقد أجريت الدراسة على أربع مجموعات من السيدات اللاتي عايشن تجربة الطلاق ، المجموعة الأولى تتمثل في أولئك اللاتي تزوجن بعد الطلاق ، أما المجموعة الثانية فهن اللاتي يعشن مع أطفالهن ولم يتزوجن ، والمجموعة الثالثة هن اللاتي لا يعشن مع أطفالهن ولكن مندمجات مع أطفالهن ويظهرن اهتماما بهؤلاء الأطفال ، أما المجموعة الرابعة فتضم السيدات المطلقات اللاتي لا يعشن مع أطفالهن ولا يبدين اهتماما جادا بحياة هؤلاء الأطفال ، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأمهات في هذه المجموعات فيما يتعلق بإجراءات التكيف خلال خمس سنوات من حدوث الطلاق ، لكن هناك فروقا دالة إحصائيا بين الأطفال ، حيث تبين أن الأطفال الذين

يعيشون مع الأب بعيدا عن الأم ـ هم الأكثر تعبيرا عن إجراءات سوء التكيف مقارنة بالأطفال في المجموعات الأخرى .

وقد طورت دراسة (ROBERTS & PRICE, 1989) نموذجا لفهم مسألة التكيف في الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، وشملت الدراسة (١٢٠) مفردة نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث وجميعهم ممن تزوجوا مرة أخرى بعد انتهاء تجربة الزواج الأول ، وقد رصدت الدراسة سبعة عوامل تنبئ بالتكيف الزواجي ، وتتمثل هذه العوامل في الارتباط بالقرين السابق سواء بعاطفة الحب أو المشاعر المحببة ، العلاقة بالأقارب والأصدقاء ، الدور الوالدي للقرين السابق ، الاتصال الزواجي ، التماسك الأسري ، الأدوار الزواجية ، الأدوار الوالدية ، وتفيد نتائج الدراسة أن ضعف الدور والاتصال الزواجي أثناء الزواج الأول يرتبط بالإشباع في الدور الوالدي أثناء الزواج الثاني ، كما أن التكيف في الزواج الثاني يرتبط بما يتضمنه هذا الزواج من العلاقة بالأقارب والأصدقاء ، التماسك الأسري ، الروابط المحببة بشريك الحياة الحالية .

أخيرا ، هناك دراسات اهتمت بالزواج بعد الطلاق أو الترمل من حيث علاقته بالصحة البدنية ، ومن هذه الدراسات دراسة (GANONG & COLEMAN, 1991) والتي قارنت الحالة الصحية لمن أعادوا الزواج بمن لم يتزوجوا وذلك بالنسبة للذكور والإناث ، واستخدمت الدراسة أداة مقننة بجانب مقياس التكيف وكذلك بطارية قياس المشاعر العائلية ، ومن أهم النتائج التي تبرزها الدراسة عدم وجود فروق أساسية في الحالة الصحية بين الرجال والنساء ، وإن كان النساء يعبرن عن تغيرات صحية أكثر من الرجال بعد إعادة الزواج ، وتتأثر الحالة الصحية للجنسين بالمشاعر تجاه رفيق الحياة الجديد ، وكذلك بالقدرة على اتخاذ القرار داخل الأسرة ، بمعنى أن الثراء والدفء العاطفي تجاه شريك الحياة ، وكذلك قدرة الزواج أو الزوجة على التأثير في الحياة الأسرية ـ كلها أمور ترتبط بحالة صحية جيدة والعكس صحيح . وتبدو هذه الفكرة أكثر وضوحا بين الذكور في حين أن المشاعر الإيجابية تجاه شريك الحياة وكذلك القدرة الأقل على اتخاذ القرار داخل الأسرة تبدو أكثر ارتباطا بالحالة الصحية الجيدة لدى الإناث ، كما أن الإناث يكن في حالة صحية أفضل عندما يقل عدد الأطفال في الأسرة .

هذه نماذج لأهم الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الاتجاه نحو الزواج بعد الطلاق أو الترمل من منظور بعض جوانب الثقافة والبيئة لعوامل مؤثرة في هذا الزواج ، وحتى من هذا المنظور ، فإن الدراسات الأجنبية لم تتطرق بالعمق الكافي في تحليل اتجاهات المجتمع

نحو إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، ويمكن تفسير ذلك بأن تلك الاتجاهات لا تمثل عاملا مؤثرا على متصل القبول أو الرفض ، الاستحسان أو الاستنكار ، وذلك في إطار الحرية الشخصية وانفتاح العلاقات الاجتماعية وخصائص النظم الزواجية والأسرية في المجتمع الغربي ، فالمرأة المطلقة أو الأرملة ، سواء تزوجت أو لم تتزوج فإن الأمر لا يمثل اهتماما أو مشكلة ذات رد فعل اجتماعي معين طالما كان ذلك في إطار التقنين الرسمي (قوانين وتشريعات الزواج والطلاق مثلا) ، من هنا فإن ندرة الدراسات الأجنبية التي تتناول اتجاهات المجتمع بشأن إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل - إنما هي انعكاس للواقع الثقافي ، أما الدراسات العربية في إطار علم الاجتماع ، فإنها وإن كانت تزخر بالعديد من البحوث عن الزواج والطلاق ، إلا أنها لم تتطرق بصورة إمبريقية إلى التأثير الاجتماعي الثقافي على زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، رغم أن هذا التأثير له نوع من الفاعلية بصورة ملحوظة ، وعلى الرغم من ذلك لم يسجل مسح الدراسات السابقة - عند إجراء البحث الحالي - أية دراسة تتناول الاتجاهات الاجتماعية نحو زواج المرأة المطلقة أو الأرملة في المجتمع الكويتي على وجه الخصوص ، صحيح أن هناك عدة دراسات أجريت عن الأسرة والزواج في المجتمع الكويتي ، لكن هذه الدراسات نادرا ما كانت تتطرق إلى مسألة «الاتجاهات» بشأن القضايا الزواجية والأسرية ، ولم يتم العثور - حتى تاريخ القيام بالبحث الحالي - أية دراسة تتناول اتجاهات المواطنين الكويتيين بشأن زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، لقد أجريت دراسات قيمة عن الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي (المهيني ، ١٩٨٠) ، وكذلك عن الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر (الثاقب ، ١٩٨٢) ، وعن الزواج في الكويت (غلوم ١٩٦٧) ، والزواج المختلط في الكويت (وزارة التخطيط ، ١٩٧٧) ، وقد كانت هذه الدراسات وغيرها بمثابة خلفية مرجعية لدراسات أخرى أجريت حول موضوعات تتصل بالزواج والأسرة في المجتمع الكويتي فيما بعد ، من بينها دراسة (الناصر ، ١٩٩٥) عن اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير كويتية والتي أجريت على عينة موسعة شملت (١٧٦٣) مفردة ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج تتلخص في أن هناك اتجاهات سلبية لدى قطاعات كبيرة من المواطنين بشأن زواج الكويتي من غير الكويتية ، حيث يترتب على مثل هذا الزواج - حسب استجابات نسبة يعتد بها من العينة - بعض الآثار السلبية على استقرار الأسرة وتنشئة الأطفال وعلى العادات والتقاليد الكويتية بوجه عام ، بل إن (٧١٪) من العينة ترى أن زواج الكويتي من غير الكويتية من أسباب العنوسة بين

الكويتيات ، ولا يوافق ٦٢٪ من العينة على هذا الزواج ، وهذه النتائج تعكس أن بعض خصائص الاتجاه لا تنفصل عن الاتجاهات نحو الزواج بوجه عام بما في ذلك زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، لأن المرأة في هذه الحالة تجد في الزواج من الأجنبي إما تمردا على الاتجاهات السائدة أو مسايرة لهذه الاتجاهات .

منهج الدراسة الحالية وإجراءاتها:

أ ـ تساؤلات الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي هو : ما هي خصائص اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل؟ ويتضمن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية تتمثل في :

- ما هي طبيعة المعرفة ببعض الجوانب المتعلقة بزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل؟
- ما مدى الاستعداد السلوكي لتأييد زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل؟
- ما هو تقييم زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل من حيث الإيجابيات والسلبيات؟
- ما هي طبيعة وشدة مجمل الاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل؟
- ما هي المتغيرات التي يختلف وفقا لها الاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل؟

ب ـ عينة الدراسة :

أجريت الدراسة على عينة عشوائية مقدارها (٢٠٠) مفردة بواقع أربعين مفردة لكل محافظة من المحافظات الكويتية الخمس وجميع المفردات من المواطنين الكويتيين البالغين من العمر عشرين عاما فأكثر ، وقد تم اختيار جادة أو شارع عشوائيا من كل محافظة ، ثم اختيار البنايات من كل جادة أو شارع وفق أرقام هذه البنايات ، ومن البنايات التي وقع عليها الاختيار كانت تجري المقابلة واستيفاء الاستبانة مع المفردات شريطة ألا يقل السن عن عشرين عاما وألا تجري المقابلة مع أكثر من مفردة من كل بناية ، وفي حالة عدم كفاية المفردات المطلوبة من المنطقة ، كان يتم اختيار جادة أخرى أو شارع آخر ، وذلك بأسلوب السحب مع عدم الإعادة ، وبعد استيفاء الاستبانات تمت مراجعتها واستبعدت منها ثلاث مفردات لم تجب على الاستبانة بصورة كاملة ، وبالتالي أصبح عدد المفردات الصحيحة (١٩٧) مفردة يتوزعون من حيث الجنس والسن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي على النحو المبين بالجدول الآتي :

جـدول رقم (١)

خصـــائـص عـيـنـــة البـحـــث

المتغيـــرات	العـدد	النـسبـة
(١) الجنس :		
ـ ذكور	٦٢	٣١,٥
ـ إناث	١٣٥	٦٨,٥
(٢) السن :		
ـ ٢٠ ـ ٢٩	٨٤	٤٢,٦
ـ ٣٠ ـ ٣٩	٧٧	٣٩,١
ـ ٤٠ فأكثر	٣٦	١٨,٣
(٣) الحالة الاجتماعية :		
ـ أعزب	٥٨	٢٩,٤
ـ متزوج	٧٥	٣٨,١
ـ مطلق	٤٧	٢٣,٩
ـ أرمل	١٧	٨,٦
(٤) المستوى التعليمي :		
ـ أقل من المتوسط	٨١	٤١,١
ـ متوسط ودون الجامعي	٦٧	٣٤
ـ جامعي فأعلى	٤٩	٢٤,٩
(٥) المستوى الاقتصادي :		
ـ منخفض	١٤	٧,١
ـ متوسط	١٣٦	٦٩
ـ مرتفع	٤٧	٢٣,٩

جـ ـ أداة جمع البيانات :

استخدمت الدراسة استبانة تم تقنينها من حيث الثبات والصدق وتمثل مقياسا للاتجاهات وفق طريقة (ليكرت) ، وذلك باعتبار أن مقياس ليكرت للاتجاهات «أكثر المقاييس دقة ونتائجه تعتبر مرضية عند قياس الآراء والاتجاهات في البحوث الاجتماعية» (شفيق ، ١٩٨٧) ، وقد تم الحصول على محتوى (بنود) استبانة الدراسة من مصادر متنوعة كالكتب والأبحاث المتخصصة والمواد المقدمة في وسائل الإعلام بجانب المقابلات الأولية المتعمقة مع حالات متنوعة من حيث الحالة الاجتماعية وكذلك مع بعض المتخصصين في العمل الاجتماعي ، ومن هذه المصادر أمكن تحديد بنود الاستبانة ، وتمت صياغتها بصورة واضحة بحيث تغطي مكونات الاتجاه الثلاثة (المكون المعرفي ، المكون الوجداني ، المكون السلوكي) وأمام كل بند خمس استجابات تتراوح بين شدة الموافقة مرورا بمجرد الموافقة يليها الحياد أو عدم وجود رأي معين ، ثم الرفض ، وانتهاء بشدة الرفض ، وتراوحت قيم هذه الاستجابات ما بين (+٢) و(-٢) وبالتالي جاءت الدرجة الكلية للمقياس ما بين (+٤٠) و(-٤٠) ، ومن واقع تطبيق المقياس على عينة من عشرين مفردة ، ثم حساب ارتباط درجة كل بند بالدرجة الكلية للمقياس ، استبعدت البنود التي لا ترتبط ارتباطا ذا دلالة إحصائية بهذه الدرجة ، حيث تم استبعاد أحد عشر بندا ، واستبقاء عشرين بندا ، كان الحد الأدنى لقيمة معامل ارتباط استجابات هذه البنود بدرجة المقياس (٨ , ٠) ، وفي مرحلة تالية تم تطبيق الاستبانة في صورتها المعدلة على نفس المفردات التي طبقت عليها في المرة الأولى بهدف التأكد من الاتساق الداخلي بين أبعاد المقياس الثلاثة ، وقد جاءت نتيجة التطبيق معبرة عن درجة اتساق معقولة إن لم تكن عالية ، حيث كانت قيم معاملات الارتباط بين درجات هذه الأبعاد هو (٨٧ , ٠) ، (٨٤ , ٠) ، (٧٩ , ٠) ، أما في المرحلة الثالثة فقد تم تطبيق المقياس بعد مضي عشرين يوما من التطبيق الأخير بهدف التحقق من ثبات استجابات المبحوثين ، وقد سجل معامل الارتباط بين التطبيقين قيما تراوحت ما بين (٧٨ , ٠) و(٩٣ , ٠) ، حيث تم التعامل مع المفردات كل على حدة ، والاستبانة في صورتها الأخيرة تتضمن عشرين بندا ، وتختص جميع البنود بالاتجاه نحو موضوع زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، بمعنى إقدام المرأة المطلقة أو الأرملة على الزواج ، ونظرا لاختلاف ملابسات الطلاق وظروفه عن ملابسات وظروف الترمل فقد تمت صياغة البنود مرتين (وإن كان ذلك في استبانة واحدة) ، الصياغة الأولى خاصة بالمرأة المطلقة والصياغة الثانية خاصة بالمرأة الأرملة بحيث تطبق الاستبانة على

المبحوثين بشأن الاتجاهات نحو زواج المطلقة ثم بشأن اتجاههم نحو زواج الأرملة ، وتتوزع بنود الاستبانة على المكونات الثلاثة «للاتجاه» بواقع ستة بنود للمكون المعرفي ، وستة بنود للمكون السلوكي ، وثمانية بنود للمكون الوجداني ، كما تتضمن الاستبانة البيانات العامة للمبحوثين من حيث الجنس ، السن ، الحالة الاجتماعية ، المستوى التعليمي ، ثم المستوى الاقتصادي للمبحوثين من وجهة نظرهم ، أي بناء على تقييمهم هم لمستوى أسرتهم اقتصاديا ، ما إذا كان منخفضا أو متوسطا أو مرتفعا .

د ـ معالجة البيانات :

عولجت بيانات الدراسة بموجب خطة إحصائية تم تنفيذها باستخدام الحاسوب ، وتتضمن هذه الخطة : تكرارات ونسب الاستجابات ، إجمالي درجة الاستجابات وطبيعة هذا الإجمالي سواء بالسلب أو بالإيجاب (من خلال الفروق بين إجمالي نمط الاستجابات السالبة والاستجابات الموجبة سواء على مستوى كل مكون من مكونات الاتجاه أو على مستوى إجمالي هذه المكونات) ، وأخيرا تم استخراج مربع كاي ومعامل التوافق بين نمط الاتجاه وكل من متغيرات الجنس والسن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تقابل التساؤلات المطروحة ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج من خلال النقاط التالية :

أولا : المعرفة ببعض الجوانب المتعلقة بزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .

ثانيا : مدى الاستعداد السلوكي لتأييد زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .

ثالثا : تقييم زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل من حيث الإيجابيات والسلبيات .

رابعا : طبيعة وشدة إجمالي الاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .

خامسا : العلاقة بين متغيرات الدراسة والاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .

وفي الصفحات التالية عرض تحليلي لهذه النقاط يعقبه خلاصة ومناقشة لإجمالي النتائج .

أولا: المعرفة ببعض الجوانب المتعلقة بزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل:

ترتبط الطقوس الزواجية ـ في مراحل الزواج المختلفة ـ بالثقافة (culture)باعتبارها أسلوب الحياة في أي مجتمع ، وبالتالي تختلف السمات الثقافية والمركبات الثقافية الخاصة بالزواج من مجتمع إلى آخر ، كما توجد اختلافات في ذلك بين الثقافات الفرعية في المجتمع الواحد ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود سمات ثقافية مشتركة ، وتتكون الثقافة من أنماط النشاط الإنساني المكتسبة والمتوارثة اجتماعيا وكذلك من العناصر المادية المرتبطة بها (الجوهري ، ١٩٩٠) ، ولما كانت العوامل الثقافية تنسحب على الزواج بوجه عام بما في ذلك الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، فإن هذه الفكرة تمثل مدخلا يتسم بالثراء ونحن بصدد تحليل دراسة الجانب المعرفي في اتجاهات الأفراد نحو ذلك الزواج في المجتمع الكويتي بثقافته العربية الإسلامية ، فمن جهة أولى نجد أن الدين الإسلامي ينظم الزواج بما يصون كرامة وحقوق المرأة بما في ذلك المرأة المطلقة أو الأرملة ، ولا يمنع المطلقة أو الأرملة من أن تتزوج بعد انتهاء فترة (العدة) ، وتأخذ القوانين الوضعية ـ قوانين الأحوال الشخصية بالعديد بما قررته الشريعة الإسلامية في هذا الشأن وغيره من شؤون الزواج ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن العادات والتقاليد تجاه المرأة في المجتمع العربي مازالت تكرس الوضع الأدنى للمرأة مقارنة بالرجل ، رغم المكاسب الملموسة التي حققتها المرأة على صعيد العمل والاستقلال الاقتصادي ، ولعل من أبرز هذا التكريس ما يتعلق بالزواج خاصة بعد الطلاق أو الترمل ، ففي النظر إلى شخصية المرأة ، أقصى حالات التجاذب الوجداني ، إنها أكثر تعرضا للتبخيس في قيمتها على صعيد الجنس والجسد والمكانة والفكر والإنتاج ، وفي المقابل إعلاء شأن الأمومة ، وإعلاء شأن الجنس ، ويتلاقى في هذه التجاذبات في الموقف من المرأة الاضطراب الاجتماعي والاضطراب النفسي ، إنها مثلا محاطة بما يشبه الأساطير التي تسلبها كيانها الإنساني بما فيه من أوجه قوة وأوجه ضعف ، وعلى المستوى اللاواعي تصبح المرأة مجرد سند (هوامي) لكل العقد والمآزم والتصورات والمخاوف والرغبات المكبوتة (حجازي ، ١٩٩٢) ، هذه بعض جوانب وضعية المرأة في المجتمع التقليدي عموما ، وهي الوضعية التي تنطبق على المرأة في بعض المجتمعات العربية إلى حد كبير ، وإن اختلفت مظاهر وقوة ذلك من سياق إلى آخر ، وارتبط بذلك أن المرأة العربية لا تتمتع بالإرادة الحرة الكاملة في الزواج الأول ، أو عند إعادة الزواج بعد الطلاق أو الترمل ، ففي هذه الحالة إذا لم تواجه المرأة بمنع صريح ومباشر ، فإن الرواسب النفسية الكامنة في أعماق شخصيتها ، بحكم كونها أنثى ، مطلقة أو أرملة ، في مجتمع تقليدي ـ تعمل

كمضادات أو كمقيدات لإرادتها في الزواج ، وقد تعطل هذه الإرادة أو تلغيها تماما ، ويختلف الوضع كثيرا في المجتمع الغربي ، حيث تسود الحرية الشخصية وحرية العلاقات الاجتماعية ، رغم ما ترتب على ذلك من مساوئ ومخاطر على الزواج والنظام الأسري ، بل والمجتمع عموما ، ولكنها أتاحت فرصا أوسع لزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ، فلم يكن للإرث الثقافي في هذا الشأن امتداد يوثر على التكوين النفسي للمطلقة أو الأرملة بما يجعلها تحجم عن الزواج أو حتى تتردد فيه ، وإنما المؤثر في ذلك هو الحرية الشخصية ، والمصلحة ، والقوانين الوضعية التي تنظم الزواج ، وبموجب الثقافة التقليدية ، فإن الزواج بعد الطلاق أو الترمل تزداد معدلاته بين الرجال عن النساء لأن الرجل لا يواجه بنفس القيود أو الاتجاهات الرافضة أو النظرة الاجتماعية التي كثيرا ما تستنكر إقدام المطلقة أو الأرملة على الزواج ، وينطبق ذلك على المجتمع العربي عموما بما في ذلك المجتمع الكويتي ، وتفيد الإحصاءات بأن (٢ , ٩٣٪) من الأرامل الكويتيات نساء ، كما أن (٤ , ٧٥٪) من حالات الطلاق نساء ، مقابل (٨ , ٦٪) ، (٦ , ٢٤٪) لحالات الترمل والطلاق بين الذكور (وزارة التخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ٤٤) ، من جهة أخرى ، ولاعتبارات بيولوجية واجتماعية ، فإن معدلات الزواج بعد الطلاق أو الترمل تزداد بانخفاض السن ، ويضعف أو يقل بعض الشيء تأثير القيود الثقافية والاجتماعية على مثل هذا الزواج .

إن تلك الاعتبارات المرتبطة بالثقافة بشأن الزواج بصفة عامة ، والزواج بعد الطلاق أو الترمل بصفة خاصة تشكل محتوى أصيلا في اتجاهات الأفراد نحو مثل هذه الزواج ، وقد حاولت الدراسة الحالية اختبار الجانب المعرفي في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل فطرحت عليهم مجموعة من الأفكار المصاغة في صورة بنود قابلة للاستجابة والقياس بما يرتبط بهدف البحث من حيث إلقاء الضوء على بعض ما يعرفونه أو يعتقدون أنه صحيح بشأن زواج المطلقات والأرامل ، وخلصت إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتي :

جدول رقم (٢)
نمط استجابات المبحوثين بشأن المعرفة
بالجوانب المتعلقة بزواج المرأة بعد الطلاق والترمل

محتوى الاتجاه	نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الطلاق						نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الترمل					
	إيجابي		محايد		سلبي		إيجابي		محايد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ـ الزواج بعد الطلاق أو الترمل أكثر شيوعا بين الرجال مقارنة بالنساء في المجتمع العربي .	١٦٠	٨١,٢	٣٠	١٥,٢	٧	٣,٦	١٥٧	٧٩,٧	٣٣	١٦,٨	٧	٣,٥
ـ لا يوجد مانع ديني أو قانوني يحول نهائيا زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .	١٨٣	٩٣	٧	٣,٥	٧	٣,٥	١٨٢	٩٢,٤	١١	٥,٦	٤	٢
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل أقل في المجتمع العربي مقارنة بالمجتمعات الغربية .	١٠٩	٥٥,٣	٥٥	٢٨	٣٣	١٦,٧	١١٨	٦٠	٦٣	٣٢	١٦	٨
ـ نظرة المجتمعات الغربية أكثر تسامحا بشأن زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل .	١٤٦	٧٤,١	٢٧	١٣,٧	٢٤	٢,١٢	١٣٤	٦٨	٣٨	١٩,٣	٢٥	١٢,٧
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل أكثر حدوثا في المجتمعات الحضرية عن المجتمعات البدوية أو الريفية .	١٢٤	٦٣	٥٠	٢٥,٤	٢٣	١١,٧	١١٣	٥٧,٣	٥٩	٣٠	٢٥	١٢,٧
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل تزداد معدلاته كلما كانت المرأة أصغر سنا .	١٥٩	٨٠,٦	٢٩	١٤,٧	٩	٤,٧	١٣٠	٦٦	٥٣	٢٧	١٤	٧

نتبين من الجدول أن ما يتراوح بين (٣ , ٥٥٪) و(٩٣٪) من المبحوثين قد عبرت استجاباتهم عن معرفة صحيحة بالجوانب المتعلقة بزواج المطلقات ، تلك الجوانب المتضمنة في الجدول ، أما بشأن زواج الأرامل ، فإن هذه النسبة تتراوح ما بين (٣ , ٥٧٪) و(٤ , ٩٢٪) ، ويكشف توزيع الاستجابات الإيجابية عن ارتفاع من لديهم المعرفة الصحيحة ببعض جوانب موضوع البحث ، أما المعرفة غير الصحيحة ، فإن نسبة الاستجابات المعبر عنها تتراوح ما بين (١٢ , ٢٪) و(٧ , ١٦٪) بشأن زواج المطلقات مقابل (٢٪) و(٧ , ١٢٪) بشأن زواج الأرامل ، أي أن المعرفة

غير الصحيحة تزداد نسبتها بشأن زواج المطلقات مقارنة بزواج الأرامل ، أما الذين لم يحددوا استجابات معينة على البنود الموضحة بالجدول ، فإن نسبتهم تراوحت ما بين (٥ , ٣٪) و(٢٨٪) فيما يخص زواج المطلقات ، مقابل ما يتراوح بين (٦ , ٥٪) و(٣٢٪) فيما يخص الأرامل أي أن عدم الإفادة باستجابة محددة يزداد بشأن زواج الأرامل مقارنة بزواج المطلقات .

من جهة أخرى يتضح من الجدول تباين أعداد المبحوثين من حيث نمط الاستجابة على البنود المتعلقة بالمعرفة بزواج المطلقات والأرامل ، ويبدو ارتفاع أنماط الاستجابة الإيجابية (الصحيحة) بشأن الحقائق التي تعبر عن العمومية مقارنة بتلك التي تعبر عن الخصوصية ، فبينما يتفق (٩٣٪) من المبحوثين مع مقولة أنه لا يوجد مانع ديني أو قانوني يحول نهائيا دون زواج المطلقة أو الأرملة ، نجد أن هذه النسبة تبلغ (٥٠٪) ، (٣ , ٥٧) على التوالي بشأن مقولة أن الزواج بعد الطلاق أو الترمل أكثر حدوثا في المجتمعات الحضرية مقارنة بالمجتمعات البدوية والريفية في العالم العربي .

ثانيا: مدى الاستعداد السلوكي لتأييد زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل:

إن استعداد الفرد ، أو تهيؤه للاستجابة بصورة معينة ـ رافضة أو مؤيدة ـ لمسألة زواج المطلقة أو الأرملة تمثل المكون السلوكي لاتجاهاته نحو هذه المسألة ، إذ إن الاتجاهات تعتبر أساسا لازما للسلوك الإنساني باعتباره «مجموعة التصرفات والتعبيرات الخارجية والداخلية التي يسعى من خلالها الفرد إلى تحقيق التأقلم والتواؤم بين مقومات وجوده ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه» (الغمري ، ١٩٧٩) .

وعلى ضوء خصائص السلوك البشري ، فإن الاستعداد للاستجابة بصورة معينة تجاه مسألة اجتماعية ـ مثل مسألة زواج المطلقة أو الأرملة ـ لا توجد من عدم ، وإنما يكمن وراءها أسباب وأهداف معينة حسب خبرات الفرد وحاجات ونمط شخصيته ومعايير المجتمع ، كما أن هذه الاستجابة قد تتنوع في إطار من الثبات النسبي لصفة القبول أو الرفض ، يساعد على ذلك ما يتسم به السلوك البشري من خاصية المرونة بما يمكن الفرد من التوافق مع المواقف المتنوعة التي يمر بها ، ويتعزز ذلك بما تقوم به الاتجاهات من حيث تمكين الفرد من الانتظام في استجاباته والاستقرار والثبات في سلوكه بما يجعل الحياة الاجتماعية ذاتها أمرا ميسورا ، فالفرد ـ في المواقف المختلفة ـ يسلك في محاولة للتوفيق بينه وبين أفكاره ومشاعره ، مسترشدا بخصائصه في

الاستجابة للتفاعل ، ومن هنا تتضح ضرورة وإمكانية معرفة طبيعة الاستعداد السلوكي ونحن بصدد دراسة الاتجاهات نحو الموضوعات الاجتماعية عموما خاصة تلك الموضوعات الخاصة بالزواج والطلاق .

من هذا المنطلق تضمنت أداة القياس مجموعة من البنود التي تستهدف التعرف على طبيعة ومدى استعداد المبحوثين لأن يستجيبوا بصورة مؤيدة بشأن بعض القضايا ذات الصلة بزواج المطلقات والأرامل ، وتمت صياغة هذه القضايا بصورة قابلة للقياس والاستجابة على متصل القبول والرفض من جانب هؤلاء المبحوثين ، وخلصت الدراسة إلى ما يتضمنه الجدول التالي :

جدول رقم (٣)
نمط استجابة المبحوثين بشأن الاستعداد السلوكي المؤيد لزواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل

محتوى الاتجاه	نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الطلاق						نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الترمل					
	إيجابي		محايد		سلبي		إيجابي		محايد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ـ من الضروري توعية المجتمع بحق المرأة في الزواج بعد الطلاق أو الترمل .	١٦١	٨١,٧	٢٤	١٢,٢	١٢	٦,١	١٣٨	٧٠	٣٤	١٧,٣	٢٥	١٢,٧
ـ لدى الاستعداد للمشاركة في الدفاع عن حق المرأة في الزواج بعد الطلاق أو الترمل .	١٤٩	٧٥,٦	٢٨	١٤,٢	٢٠	١٠,٢	١٣٨	٧٠	٣٧	١٨,٨	٢٢	١١,٢
ـ لدى الاستعداد لحث المطلقة أو الأرملة على الزواج إذا كان ذلك في صالحها .	١٦٤	٨٣,٢	٢٣	١١,٧	١٠	٥,١	١٤٧	٧٤,٦	٣٥	١٧,٨	١٥	٧,٦
ـ لو كانت إحدى قريباتي مطلقة أو أرملة لبحثت لها عن زوج مناسب .	١٢٥	٦٣,٥	٤٩	٢٤,٨	٢٣	١١,٧	١٢٣	٦٢,٤	٥٤	٢٧,٤	٢٠	١٠,٢
ـ يجب على المرأة أن تتزوج بعد الطلاق أو الترمل إذا كان ذلك في صالحها حتى ولو رفض الأهل .	١٢٧	٦٤,٥	٤٢	٢١,٣	٢٨	١٤,٢	١١٤	٥٧,٨	٤٦	٢٣,٤	٣٧	١٨,٨
ـ بوجه عام ، أميل إلى تأييد إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل .	١٤١	٧١,٦	٣٨	١٩,٣	١٨	٩,١	١٢٧	٦٤,٥	٤٠	٢٠,٣	٣٠	١٥,٢

نتبين من الجدول أن نسبة الاستجابات الإيجابية بشأن زواج المرأة بعد الطلاق تتراوح ما بين (٥ , ٦٣٪) و(٢ , ٨٣٪) ، ويلاحظ أن الخصائص الإيجابية هي الغالبة على استجابات جميع البنود ، أما الاستجابات المحايدة فإن نسبتها تتراوح ما بين (٢ , ١٢٪) و(٨ , ٢٤٪) في حين تتراوح نسبة الاستجابات السلبية ما بين (١ , ٥٪) و(٢ , ١٤٪) ، أما بشأن زواج المرأة بعد الترمل ، فإن نسبة الاستجابات الإيجابية تتراوح ما بين (٨ , ٥٧٪) و(٦ , ٧٤٪) ، في حين تتراوح نسبة الاستجابات المحايدة ما بين (٣ , ١٧٪) ،(٤ , ٢٧٪) مقابل ما يتراوح بين (٦ , ٧٪) و(٨ , ١٨٪) للاستجابات السلبية ، وهكذا تغلب الصفة الإيجابية أيضا على استجابات المبحوثين بشأن زواج النساء الأرامل ، وخلاصة هذه النتيجة أن الاستعداد السلوكي لدى المبحوثين ـ كأحد مكونات الاتجاه نحو الموضوع محل الدراسة ـ تغلب عليه الصفة الإيجابية سواء فيما يخص المطلقات أو فيما يخص الأرامل ، وإن كانت هذه الصفة أشد وضوحا فيما يتعلق بزواج المطلقات مقارنة بزواج الأرامل .

ثالثا: تقييم زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل:

يتضمن الاتجاه جانبا تقويميا (evaluative) فيما يعبر عن الوصف بالأفضلية أو عدم الأفضلية ، بالرغبة أو بعدم الرغبة ، بالجودة أو بالرداءة ، بالحسن أو بالقبح ، بالخير أو الشر ، ونحو ذلك ، ويرى علماء النفس الاجتماعي أن هذا الجانب يمثل المعتقدات التقويمية التي تعتبر أكثر مكونات الاتجاه أهمية ، تلك المكونات التي تتضمن اعتقادات الفرد المتعلقة بملاءمة أو عدم ملاءمة طرق الاستجابة إلى موضوع الاتجاه ، وكيف ينبغي أن تكون وذلك يجعل المكون المعرفي وثيق الصلة بالمحتوى النزوعي (كرتيش وآخرون ، ١٩٩٣) ، ويتداخل الجانب التقويمي للاتجاه مع أحد المعاني البارزة التي يتضمنها مفهوم القيمة value بمعنى ما يضفيه الفرد من وزن على الأشياء أو الموضوعات والأفكار ، فهناك ، مثلا ، من يقيم وزنا كبيرا لموضوع معين أو فكرة معينة ، ويفضلها على ما سواها . . هذا النوع من التفضيل لا يتم في العادة بصفة مادية مجردة ، بل إن له جانبا معنويا يضفي عليه قيمته وحيويته ، وبهذا المعنى (فإن القيمة) تمثل أكثر من مجرد قبول الفرد لشرعية أو صحة وجهة نظر معينة تجاه مجموعة من الحقائق ، وإنما تمثل ما يؤمن الفرد بصحته ويرغب فيه ، وبالتالي تتأثر اتجاهات الفرد بمجموع القيم التي يؤمن بها ، وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين الاتجاهات والقيم «إلا أن ما يميز الاتجاهات هي أنها تمثل نزوعا أو استعدادا للتصرف

بطريقة معينة» (الغمري ، ١٩٧٩) ، نخلص من ذلك إلى أن تقويم الموضوعات الاجتماعية يتضمن تصورا ذهنيا عن إيجابياتها وسلبياتها ، أي ما يترتب عليها من آثار إيجابية أو سلبية ، ومن البديهي أن ينطوي ذلك على قبول أو عدم قبول ، تأييد أو رفض ، حاولت الدراسة الحالية أن تتعرف على تقييم المبحوثين لمسألة إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل : إلى أي حد يترتب على مثل هذا الزواج آثار إيجابية ، أو سلبية ، على المستوى الشخصي والاجتماعي من جوانب محددة؟ وعلى ضوء استجابات المبحوثين ، تم استخلاص النتيجة المتضمنة في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)
نمط استجابة المبحوثين بشأن تقييم زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل

محتوى الاتجاه	نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الطلاق						نمط الاستجابة بشأن الزواج بعد الترمل					
	إيجابي		محايد		سلبي		إيجابي		محايد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل له من الفوائد ما يفوق الأضرار في أغلب الأحوال .	١٣٢	٦٧	٥٦	٢٨,٤	٩	٤,٦	١١١	٥٦,٣	٧٣	٣٧,١	١٣	٦,٦
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل يحميها من سوء فهم الآخرين .	١٥٤	٧٨,٢	٢٣	١١,٧	٢٠	١٠,١	١١٦	٥٨,٩	٤٨	٢٤,٤	٣٣	١٦,٧
ـ أعتقد أن زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل يخفف كثيرا من الصراع النفسي لديها .	١٥٤	٧٨,٢	٣٣	١٦,٧	١٠	٥,١	١٤٧	٧٤,٦	٤١	٢٠,٨	٩	٤,٦
ـ ليس من الضروري أن يترتب على زواج المطلقة أو الأرملة أضرار حتمية على الأطفال من الزواج السابق .	٦٠	٣٠,٥	٧٥	٣٨	٦٢	٣١,٥	٦٣	٣٢	٨٢	٤١,٦	٥٢	٢٦,٤
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل يحميها كثيرا من الرفض الاجتماعي .	١٥٠	٧٦,١	٣٨	١٩,٣	٩	٤,٦	١٤١	٧١,٦	٤٦	٢٣,٤	١٠	٥
ـ زواج المطلقة أو الأرملة كثيرا ما يعوضها عن قسوة تجربة الطلاق أو الترمل .	١٣٢	٦٧	٥٢	٢٦,٤	١٣	٦,٦	١٣٢	٦٧	٤٨	٢٤,٤	١٧	٨,٦
ـ الزواج بعد الطلاق أو الترمل يعيد للمرأة الثقة في الذات وفي الآخرين .	١٥٣	٧٧,٧	٣٢	١٦,٢	١٢	٦,١	١٢٥	٦٣,٣	٤٧	٢٤	٢٥	١٢,٧
ـ زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل يدعم النظام الأسري في المجتمع .	١٣٣	٦٧,٥	٧	٣,٦	٥٧	٢٨,٩	١٢٠	٦١	١٧	٨,٦	٦٠	٣٠,٤

يكشف هذا الجدول عن طبيعة تقييم زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل حسب اتجاهات المبحوثين ، ففيما يتعلق بزواج المطلقات نتبين من الجدول أن نسبة التقييم الإيجابي تتراوح ما بين (٥ , ٣٠٪) و(٢ , ٧٨٪) ، وهذا المستوى من التقييم (الإيجابي) يغلب على استجابات المبحوثين تجاه القضايا محتوى الاتجاه ، باستثناء قضية واحدة فقط وهي الضرر الذي يقع على الأطفال نتيجة زواج الأم بعد الطلاق ، إذ إن غالبية المبحوثين أفادت إما أن هذا الضرر يقع بالفعل أو أنها تقرر رؤية محددة بذلك ، وفيما عدا هذه القضية فإن استجابات المبحوثين تعكس تقييما إيجابيا لزواج المرأة بعد الطلاق ، حيث لم تتعد نسبة التقييم السلبي ما يتراوح ما بين (٦ , ٤٪) و(٩ , ٢٨٪) مقابل ما يتراوح بين (٦ , ٣٪) و(٣٨٪) لم يحددوا رؤية معينة ، أما فيما يتعلق بزواج الأرامل ، فإن الجدول يبين أن التقييم الإيجابي لهذا الزواج تراوحت نسبته ما بين (٣٢٪) و(٦ , ٧٤٪) ، وعلى الرغم من أن هذا التقييم هو الغالب على استجابات المبحوثين بشأن القضايا المبينة بالجدول ـ إلا أن ذلك لا ينطبق على المقولة الرابعة ، والتي تتعلق بالضرر الذي يقع على الأطفال بعد زواج الأم ، وهو ما أكدته الاستجابات بشأن زواج المطلقات كما سبقت الإشارة ، أخيرا وفيما يخص زواج الأرامل أيضا نتبين من الجدول أن ما يتراوح بين (٦ , ٤٪) و(٤ , ٣٠٪) من المبحوثين قد عبرت استجاباتهم عن تقييم سلبي لهذا الزواج مقابل ما يتراوح بين (٦ , ٨٪) و(٦ , ٤١٪) لم يفيدوا بتقييم محدد .

رابعا: إجمالي الاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل:

سبقت الإشارة إلى أن الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه المتبع في الدراسة الحالية تبلغ (٤٠) درجة بالإيجاب أو السلب وذلك بالنسبة للاتجاه نحو زواج المطلقات ، والاتجاه نحو زواج الأرامل كل على حدة ، وقد تبين من الدراسة ، وحسبما توضح النتائج السابقة ، أن الصفة الإيجابية (المؤيدة) لزواج المطلقات والأرامل هي الصفة الغالبة على اتجاهات المبحوثين ، وهذا يعني أن استجابات المبحوثين يغلب عليها الاتفاق مع البنود الدالة على المعرفة الصحيحة بشأن بعض الجوانب المتعلقة بزواج المطلقات والأرامل ، كما يغلب على هذه الاستجابات تقويم يضفي الصفة الإيجابية على نتائج زواج المطلقة أو الأرملة ، وكذلك استعداد أو تهيؤ سلوكي لتأكيد تأييدهم لمثل هذا الزواج ، وعلى ضوء القيمة الكمية لاستجابات المبحوثين ـ والتي هي بدلالة الأوزان النسبية لاستجابات البنود على المقياس ـ فإن متوسط درجة الاتجاه المؤيد لزواج

المطلقات على مستوى مجمل العينة هو (+١٩,٥٦) من إجمالي الدرجة الكلية للمقياس وهي (٤٠) درجة على متصل الإيجاب والسلب ، أما متوسط درجة الاتجاه المؤيد لزواج الأرامل فهو (+١٦,٢١) ، وتتوزع هذه الدرجات على مكونات الاتجاه الثلاثة على النحو الآتي :

جدول رقم (٥)

متوسط درجة الاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل

مكونات الاتجاه	زواج المطلقات		زواج الأرامل		قيمة T
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	
المكون المعرفي	٦,٢٢	١,٨	٥,٧٣	٠,٨٣٣	١,٥٨
المكون الوجداني	٦,٥٢	١,٠٧٣	٤,٨٧	١,٠٣	٣,٩**
المكون السلوكي	٦,٨٢	٠,٩١٧	٥,٦١	١,٥١	٢,٤*
مجمل الاتجاه	١٩,٥٦	١,١٢	١٦,٢١	١,٢٧	٢,٣*

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ .

** دالة عند مستوى ٠,٠١ .

ويعكس الجدول مجموعة من الاستنتاجات الهامة ، إذ إن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه المؤيد لزواج المطلقات ، والاتجاه المؤيد لزواج الأرامل وذلك على مستوى المكون الوجداني والمكون السلوكي وإجمالي الاتجاه ، حيث إن متوسط الدرجة المعبرة عن الاستجابات المؤيدة ترتفع فيما يتعلق بزواج المطلقات مقارنة بالأرامل ، وهذا الارتفاع يبدو واضحا في المكونات الثلاثة للاتجاه ، وكذلك في إجمالي الدرجة وذلك بدلالة إحصائية باستثناء درجة المكون المعرفي ، فهي وإن كانت تزيد لصالح الاتجاه المؤيد لزواج المطلقات عن مثيله الخاص بالأرامل ، إلا أن هذه الزيادة غير ذات دلالة إحصائية ، ويمكن تفسير ارتفاع تأييد زواج المطلقات عن تأييد زواج الأرامل بعدة أسباب : فمن جهة أولى ، نجد أن المرأة المطلقة كثيرا ما تكون في مرحلة عمرية تسمح لها بالزواج ، كأن تكون في العشرينات أو الثلاثينات ، أو الأربعينات ، على عكس الأرملة التي تخبر الترمل (وفاة الزوج) غالبا بعد هذه السن ، ومن جهة ثانية ، فإن مشكلة الطلاق ، بمعنى تزايد معدلاته هي مشكلة ملموسة في المجتمع الكويتي كما

سبقت الإشارة ، مطروحة على ساحة الاهتمام العام ، ويدركها الرأي العام في مجتمع البحث ، مقابل ذلك ليس هناك في هذا المجتمع ما يمكن تسميته مشكلة ترمل . فمشكلة الطلاق تحتل نوعا من الأولوية في اهتمام المجتمع ، ومن الطبيعي أن يتلمس الحلول إلى تلك المشكلة من خلال تقبل زواج المطلقة ، وعلى الرغم من الاتجاه الذي يعبر عن تأييد هذا الزواج إلا أنه يعكس تقيدا سواء بفعل الاعتبارات الشخصية أو الثقافية الاجتماعية ، فإذا كانت الدرجة الكلية للاتجاه الإيجابي تمتد إلى متصل أقصاه (٤٠) درجة ، فإن متوسط الدرجة التي دلت عليها استجابات المبحوثين يمثل (٩ , ٤٨٪) من هذه القيمة فيما يخص تأييد زواج المطلقات مقابل (٥٣ , ٤٠٪) فيما يخص تأييد زواج الأرامل .

خامسا: العلاقة بين متغيرات الدراسة والاتجاه نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل:

على ضوء إجمالي الدرجة الكلية لاتجاهات المبحوثين نحو زواج المطلقات والأرامل ، وعلى ضوء توزيع هؤلاء المبحوثين على طبيعة الاتجاه ـ مؤيد ، محايد ، سلبي ـ كما عكست ذلك استجاباتهم وما عبرت عنه من قيم كمية ـ تبين أن من لديهم اتجاها مؤيدا لزواج المطلقات والأرامل يمثلون الأغلبية العظمى من مجمل العينة ، حيث تزيد نسبتهم قليلا عن ثمانين في المائة ، في حين لم تتعد نسبة الذين عبروا عن اتجاه سلبي (٦ , ٣٪) بينما كانت نسبة الذين عبروا عن اتجاه محايد (٢ , ١٦٪) تقريبا ، وتكاد تتساوى قيم هذا التوزيع فيما يخص الاتجاه نحو زواج المطلقات مع ما يخص زواج الأرامل علما بأن الذين عكست استجاباتهم إيجابيا (مؤيدا) يعني أن القيمة الكمية الإيجابية لهذه الاستجابات تزيد عن القيمة السلبية ، أما الذين عكست استجاباتهم اتجاها سلبيا (رافضا) ، فهذا يعني أن القيمة السلبية تزيد عن القيمة الإيجابية ، ومن جهة أخرى تبين أن طبيعة الاتجاه نحو زواج المطلقات والأرامل تختلف (بعض الشيء) وفق متغيرات الجنس والسن والحالة الاجتماعية وكذلك المستوى الاقتصادي والتعليمي ، والجدول الآتي يجمل هذه النتيجة :

جدول رقم (٦)

العلاقة بين اتجاهات المبحوثين نحو زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	الاتجاه بشأن الزواج بعد الطلاق								الاتجاه بشأن الزواج بعد الترمل							
	إيجابي		محايد		سلبي		مؤشرات إحصائية		إيجابي		محايد		سلبي		مؤشرات إحصائية	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	كا2	ر	ك	٪	ك	٪	ك	٪	كا2	ر
١ـ الجنس : ذكور	٥١	٨٢,٣	٩	١٤,٥	٢	٣,٢	** ١٣,٣	** ٠,٢٥	٤٩	٧٩	١٠	١٦,٢	٣	٤,٨	٣,٧	٠,١٣
إناث	١٠٧	٧٩,٣	٢٣	١٧	٥	٣,٧	–	–	١٠٨	٨٠	٢٣	١٧	٤	٣	–	–
٢ـ السن : ٢٠ـ٢٩	٧٥	٨٩,٣	٧	٨,٣	٢	٢,٤	١٤,٥	٠,٢٦	٦٨	٨١	١٠	١٢	٦	٧	١٢,٨	٠,٢٥
٣٠ـ٣٩	٦٠	٧٧,٩	١٣	١٦,٩	٤	٥,٢	–	–	٦٧	٨٧	١٠	١٣	–	–	–	–
٤٠ فأكثر	٢٣	٦٣,٩	١٢	٣٣,٣	١	٢,٨	–	–	٢٢	٦١,١	١٣	٣٦,١	١	٢,٨	–	–
٣ـ الحالة الاجتماعية : أعزب	٥٣	٩١,٤	٣	٥,٢	٢	٣,٤	–	–	٤٧	٨١	٨	١٣,٨	٣	٥,٢	–	–
متزوج	٥٩	٧٨,٧	١٥	٢٠	١	١,٣	١٥,٣	٠,٢٧	٦١	٨١,٣	١٢	١٦	٢	٢,٧	١٢,٩	٠,٢٥
مطلق	٣١	٦٦	١٢	٢٥,٥	٤	٨,٥	–	–	٣٦	٧٦,٦	٩	١٩,١	٢	٤,٣	–	–
أرمل	١٥	٨٨,٢	٢	١١,٨	–	–	–	–	١٣	٧٦,٥	٤	٢٣,٥	–	–	–	–
٤ـ المستوى التعليمي : متوسط فأقل	٥٠	٦١,٧	٢٧	٣٣,٣	٤	٦	** ٢٤,٦	* ٠,٣٤	٥٣	٦٥,٤	٢٨	٣٤,٦	–	–	** ٢١,٩	** ٠,٣٢
فوق المتوسط	٦٢	٩٢,٥	٢	٣	٣	٤,٥	–	–	٦١	٩١	١	١,٥	٥	٧,٥	–	–
جامعي	٤٦	٩٣,٩	٣	٦,١	–	–	–	–	٤٣	٨٧,٧	٤	٨,٢	٢	٤,١	–	–
٥ـ المستوى الاقتصادي : منخفض	٨	٥٧,١	٤	٢٨,٦	٢	١٤,٣	١١,٨	٠,٢٤	٧	٥٠	٧	٥٠	–	–	٦,٧	٠,١٨
متوسط	١٢٢	٨٩,٧	١٠	٧,٤	٤	٢,٩	–	–	١١٢	٨٢,٤	٢١	١٥,٤	٣	٢,٢	–	–
مرتفع	٢٨	٥٩,٦	١٨	٣٨,٣	١	٢,١	–	–	٣٨	٨١	٥	١٠,٥	٤	٨,٥	–	–

* دالة عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ .

** دالة عند مستوى المعنوية ٠,٠١ .

وتتلخص دلالات بيانات هذا الجدول فيما يلي :

(أ) متغير الجنس :

يوضح الجدول التقارب بين الجنسين في التعبير عن الاتجاه المؤيد لزواج المطلقات والأرامل . ففيما يتعلق بزواج المطلقات تبلغ النسبة (٣ , ٨٢٪) من إجمالي الذكور مقابل (٣ , ٧٩٪) من إجمالي الإناث ، وترتفع نسبة الاتجاهات المحايدة بين الإناث (١٧٪) عن الذكور (٥ , ١٤٪) ، وهذه الاختلافات ذات دلالة إحصائية كما هو واضح بالجدول ، أما فيما يتعلق بزواج الأرامل ، فإن الاختلافات بين الجنسين غير ذات دلالة إحصائية ، ومن الملاحظ زيادة نسبة الذكور المؤيدين لزواج المطلقة مقابل زيادة نسبة الإناث المؤيدات لزواج الأرملة .

(ب) متغير السن :

نتبين من الجدول ارتفاع نسبة تأييد زواج المطلقات بين ذوي السن الأصغر حيث تصل النسبة إلى حوالي (٩٠٪) بين من هم في الفئة العمرية من ٢٠ لأقل من ٣٠ سنة ، مقابل (٦٤٪) تقريبا بين من يبلغون أربعين عاما فأكثر ، أما فيما يتعلق بزواج الأرامل ، فإن أعلى نسبة مؤيدة توجد بين ذوي الفئة العمرية الوسطى من ٣٠ ـ ٣٩ سنة ، يليهم الفئة من ٢٠ ـ ٢٩ سنة ، ثم من هم يبلغون أربعين عاما فأكثر علما بأن هذه الاختلافات غير ذات دلالة إحصائية ، وبوجه عام فإن تأييد زواج المطلقات والأرامل يرتفع بين ذوي السن الأصغر .

(جـ) متغير الحالة الاجتماعية :

نتبين من الجدول ارتفاع نسبة تأييد زواج المطلقات بين فئة الأعزب (٤ , ٩١٪) يليهم فئة الأرمل (٢ , ٨٨٪) ، ثم فئة المتزوج (٧ , ٧٨٪) ، وأخيرا فئة المطلق (٦٦٪) ، ويستنتج من ذلك أن المطلقين هم الأقل تأييدا للزواج بعد الطلاق مقارنة بالعزاب والمتزوجين والأرامل ، أما بخصوص نسبة تأييد زواج الأرامل ، فإن هذه النسبة ترتفع بين فئتي الأعزب والمتزوج ، حيث تتعدى الثمانين في المائة بقليل ، وذلك مقارنة بفئتي المطلق والأرمل وفي كل الأحوال فإن هذه الاختلافات غير ذات دلالة إحصائية .

(د) متغير المستوى التعليمي :

نتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة تأييد زواج المطلقات بين ذوي المستوى التعليمي المرتفع ، فبينما تبلغ هذه النسبة (٩٤٪) تقريبا بين ذوي المؤهلات الجامعية ، نجدها (٦٢٪) تقريبا بين ذوي المؤهلات المتوسطة فأقل ، أما ذوو المؤهلات فوق المتوسطة ودون الجامعية ، فإن نسبة

تأييدهم لزواج المطلقات تقترب جدا بتمثيلها بين ذوي المؤهلات الجامعية ، ويلاحظ أن هذه الاختلافات ذات دلالة إحصائية عالية (كا٢ : ٦ , ٢٤ ، ر = ٣٤ , ٠) ، وهذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى المعنية (٠١ , ٠) ، أما بخصوص زواج الأرامل ، فإن الجدول السابق يبين أن نسبة تأييد هذا الزواج ترتفع بين ذوي المستوى التعليمي فوق المتوسط ، وذوي المستوى التعليمي الجامعي ، بينما تنخفض بين ذوي المستوى المتوسط والأقل منه ، كما يلاحظ أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي من جهة ونسبة تأييد زواج الأرامل من جهة ثانية ، من كل ذلك نتبين أن تأييد زواج المطلقات والأرامل يزداد نسبيا لدى ذوي التعليم المرتفع ، وقد يرجع ذلك إلى أن المتعلمين يكونون عادة أكثر تفهما للواقع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي الذي تعيشه المرأة المطلقة أو الأرملة .

(هـ) المستوى الاقتصادي :

يبين الجدول السابق ، أن ذوي المستوي الاقتصادي المتوسط هم الأكثر تأييدا لزواج المطلقات حيث تصل نسبة ذوي الاتجاه الإيجابي إلى (٩٠٪) تقريبا ، ويلاحظ انخفاض النسبة إلى حوالي (٦٠٪) بين ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع مقابل (١ , ٥٧٪) بين ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض ، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الاتجاهات المحايدة بين المنتمين إلى هذين المستويين (المرتفع والمنخفض) مقارنة بالمنتمين إلى المستوى الاقتصادي المتوسط ، أما بخصوص زواج الأرامل فإن الجدول يوضح انخفاض نسبة الذين عبرت استجاباتهم عن تأييد زواج الأرامل وذلك بين ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض ، حيث تبلغ هذه النسبة (٥٠٪) فقط مقابل ما يزيد قليلا على ثمانين بالمائة بين ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط والمرتفع ، ومع وجود اختلافات في الاتجاه نحو زواج المطلقة والأرملة إلا أن تلك الاختلافات لم تحرز المستوى المطلوب للدلالة الإحصائية .

خلاصة ومناقشة:

تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاتجاه نحو إقدام المرأة على الزواج بعد الطلاق أو الترمل ـ تغلب عليه الصفة الإيجابية ، وأن هذه الصفة أكثر وضوحا أو شدة بشأن زواج المرأة بعد الطلاق مقارنة بزواجها بعد الترمل ، أما عن علاقة الاتجاه بمتغيرات الدراسة فإن النتائج تبين ارتفاع نسبة الاتجاهات المؤيدة لزواج المطلقات بين الذكور عن الإناث ، في حين ترتفع الاتجاهات المؤيدة لزواج الأرامل بين الإناث عن الذكور ، وعلى مستوى متغير السن ، فإن تأييد زواج

المطلقات والأرامل يرتفع بين ذوي السن الأصغر ، أما فيما يخص متغير الحالة الاجتماعية فإن تأييد زواج المطلقات والأرامل يرتفع بين العزاب مقارنة بالفئات الأخرى ، كما تكشف النتائج أيضا ـ فيما يخص علاقة الاتجاه موضوع الدراسة بمتغير المستوى التعليمي ـ ان تأييد زواج المطلقة أو الأرملة يرتفع بين الذين حصلوا على مستوى تعليمي مرتفع نسبيا مقارنة بذوي المستوى المنخفض أو الأقل ، أخيرا فإنه من حيث المستوى الاقتصادي تبين من الدراسة أن الذين ينتمون إلى مستوى متوسط أو مرتفع هم الأكثر تأييد لزواج المطلقات والأرامل ، لكن هذه الاختلافات في طبيعة الاتجاه نحو زواج المطلقات والأرامل ـ من حيث علاقتها بمتغيرات الدراسة ـ يجب النظر إليها في حدود الدلالة الإحصائية ، بمعنى ما إذا كانت تعبر عن اختلافات جوهرية أم لا ، إنها ذات دلالة إحصائية فيما يخص العلاقة بين متغير الجنس وطبيعة الاتجاه نحو زواج المطلقات ، وكذلك فيما يخص العلاقة بين متغير المستوى التعليمي وطبيعة الاتجاه نحو زواج المطلقات والأرامل ، وفيما عدا ذلك فإن علاقة هذا الاتجاه بمتغيرات الدراسة هي علاقة غير ذات دلالة إحصائية ، مرة أخرى ، إذا كانت الاتجاهات نحو زواج المطلقة أو الأرملة يغلب عليها الطابع الإيجابي ، وأن ذلك أكثر وضوحا بشأن زواج المطلقة عن الأرملة ، فإن هذه الفكرة تفسر في ضوء عاملين ، يتعلق العامل الأول بطبيعة الثقافة العربية والتي بموجبها تكون المرأة بعد الترمل أقل حظا في الزواج الثاني مقارنة بالمرأة بعد الطلاق ، فترمل المرأة يحدث عادة بعد التقدم في السن ، والأمر هنا عكس الطلاق والذي يقل بعد سن الخامسة والثلاثين على الرغم من أنه قد يحدث في مرحلة عمرية (الخولي ، ١٩٧٩) ، وربما يرتبط ذلك بطبيعة الثقافة في المجتمع العربي التي تميل أكثر إلى أن المرأة بعد وفاة الزوج ينتظر منها الرجوع إلى عائلتها مع أولادها الصغار الذين تقع عليها مسؤولية حضانتهم حتى وإن كانوا ملكا لعائلة الأب بحكم خط العصب ، إنها يجب ـ هكذا تقرر الثقافة ـ أن تعيش حياة عزلة وعفة وإمساك ، وفية لذكري زوجها الراحل ، وتحافظ على أبنائها ، كما أن كثيرا من التغيرات الثقافية تعتبر الأرملة طائر شؤم ، إن حظها في زواج ثان أقل من حظ المطلقة ، حتى وإن رغبت في ذلك ، وعلى الجانب الآخر ، نجد أن الثقافة العربية تتضمن ما من شأنه تحبيذ أو تأييد زواج المرأة المطلقة ، خاصة إذا كانت صغيرة السن ، علما بأنه ـ كما سبقت الإشارة ـ تقل احتمالات حدوث الطلاق بين ذوي السن الأكبر ، وبصرف النظر عن ذلك ، فإن الثقافة في المجتمع العربي كثيرا ما تفرض أن تتكفل عائلة المطلقة بها حتى زواجها من جديد ، وعلى الرغم من بعض التغير الذي طرأ على هذه الفكرة ، إلا أن التضامن

العائلي ـ لأسباب اقتصادية وسوسيولوجية ـ لم يعد يعمل في ذلك بالصورة التلقائية والمؤثرة مثلما كان عليه من قبل ، وفيما عدا الأوساط القبلية والريفية حين لا يكون هناك فقر زائد ، سرعان ما تصبح المطلقة عبئا لا يحتمل ما لم تتزوج من جديد بسرعة ، إن المرأة المطلقة لم تعد كائنة في المعايير الكلاسيكية ، كما أن الفتاة العازبة لم توجد أصلا في تلك المعايير ما دامت لم تتزوج ولم تصبح أما (منس ، ١٩٨٩) .

أما العامل الثاني الذي نقدمه ونحن بصدد مناقشة الخلاصة العامة لنتائج الدراسة ، فإنه يتعلق بما سبقت الإشارة إليه وهو ارتفاع مؤشرات الاتجاه المؤيد لزواج المطلقة أو الأرملة ، إن هذه الفكرة تثير التساؤل : ما هي المشكلة إذن؟ والإجابة تتمثل في أن الممارسة العملية تقطع بأن النظرة العملية إلى زواج المرأة بعد الطلاق أو الترمل ليست في مستوى هذا التأييد المرتفع الذي تكشف عنه النتائج ، إن تفسير ذلك يتمثل بصفة أساسية في جانبين : الأول يتعلق بمركز السلطة والتأثير داخل الأسرة ، والثاني يتعلق بطبيعة مقاييس الاتجاهات ، وحسب الجانب الأول ، فإن التطبيق العملي للأفكار المؤيدة لزواج المطلقة أو الأرملة لا تتوقف على عدد المؤيدين أو عدد المعارضين داخل الأسرة العربية عموما بما في ذلك الأسرة الكويتية وإنما تتوقف عادة على من هم المؤيدون أو المعارضون من حيث موقفهم السلطوي ، إن الأب فقط قد يكون لديه اتجاه معين بشأن زواج المرأة المطلقة أو الأرملة ، بينما يكون لدى الأم والأبناء اتجاه مناقض ، لكن اتجاه الأب هو الذي يظهر كممارسة وتطبيق ، فاتجاه فرد واحد ـ إذن ـ تغلب عمليا على اتجاه بقية الأفراد ، سواء من منطلق السلطة أو الإقناع . . إلخ . أما بشأن طبيعة مقاييس الاتجاهات ، بما يفسر المشكلة السابق طرحها فإن هذه المقاييس ـ رغم إجراءات التقنين الصارمة ـ لا تحقق رصد الاتجاهات بدقة ، وقد بينت بعض الدراسات النفسية وجود تباعد بين الاستجابة اللفظية على مقاييس الاتجاه والاستجابة العملية في الواقع المعاش (همام ، ١٩٨٤) ، وبطبيعة الحال يزداد التباعد كلما كان موضوع الاتجاه مستنكرا أو غير مرغوب اجتماعيا أو يتنافى مع المعايير الاجتماعية والتعاليم الدينية ، وكذلك كلما كان هناك دافع لدى المبحوث لأن يظهر استجابة غير حقيقية ، إن هذه الفكرة تنطبق على مقاييس الاتجاهات عموما ، ومن الطبيعي أن يتخذ الباحثون كافة الضمانات المنهجية والتصميمية التي تضمن كفاءة المقياس ، لكن الدقة الكاملة كثيرا لا تتحقق ، رغم أن هذه الكفاءة في سياق أكبر قدر ممكن من الدقة .

أخيرا فإن الزواج بعد الطلاق أو الترمل قد يكون له آثار إيجابية وقد يكون له آثار سلبية ،

ولكن من الأوفق ألا يصطدم مثل هذا الزواج باتجاهات رافضة ، ليس فقط لأن مثل هذه الاتجاهات تناقض الطبيعة الإنسانية بل وتناقض التشريعات والقوانين الخاصة بالزواج ، ولكن أيضا من أجل تأكيد حرية الفرد في القرار والاختيار لنفسه ، فالزواج بعد الطلاق أو الترمل قد يثري الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد ، وقد يترتب عليه عكس ذلك ، وفي هذا الصدد تشير دراسة (Walsh, 1992) إلى أن إعادة الزواج في الأسرة تترتب عليه مشكلات في النمو الأسرى ، والصورة المدركة عن الذات وعن الآخرين ، ولكن هناك فرق بين أن ترفض المرأة الزواج الثاني بناء على قناعتها الذاتية بأنه سيمثل ضررا عليها ، وبين أن ترفضه تحت تأثير تقاليد اجتماعية (حتى وإن كان سيترتب عليه انعكاسات إيجابية) ، إن الأسرة تشهد بعض التغيرات في نمط العلاقات والأدوار نتيجة الزواج الثاني ، وقد تكون هذه التغيرات إيجابية أو سلبية ، ويتوقف ذلك على نمط شخصية أفراد الأسرة ، وكذلك على الإمكانات والموارد المتاحة لهم وكيفية توظيف وتوجيه هذه الموارد بجانب العوامل البيئية ، ومن خلال تحليل واقع الأسرة التي تخبر الزواج الثاني (زواج أحد الوالدين) ، يخلص (Fisher, 1994) إلى مجموعة من الدروس المستفادة لمثل هذه الأسرة ، ومن أهم تلك الدروس التعامل الإيجابي مع التغيرات وحالات الفقدان ، قبول وتفهم الاختلاف والهوية الفردية بين أفراد الأسرة وكذلك تنشيط العلاقات داخل الأسرة من خلال توسيع نطاق ومحتوى التفاعلات الأسرية .

مصادر البحث ومراجعه

(أ) المصادر والمراجع العربية

- الثاقب ، فهد الثاقب (١٩٨٢) : الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر . حوليات كلية الآداب . الرسالة العاشرة .
- الجوهري ، محمد (١٩٩٠) : المدخل إلى علم الاجتماع ـ الإسكندرية ـ دار المعرفة الجامعية . ص ٥٦ ـ ٦٠ .
- حجازي مصطفى (١٩٩٢) التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الإنسان المقهور ـ ط ٦ ـ بيروت . معهد الإنماء العربي . ص ٢١٠ .
- الخشاب ، سامية (١٩٨٧) : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة . ط ٢ . القاهرة . دار المعارف . ص ١١٣ .
- الخولي ، سناء (١٩٧٩) : الزواج والعلاقات الأسرية . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية . ص ٢٦٨ .
- شفيق ، محمد (١٩٨٧) : السلوك الإنساني : مدخل إلى علم النفس الاجتماعي . القاهرة . الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع . ص ٨٥ ـ ٩٣ .
- شكري ، علياء (١٩٩٢) : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية . ص ٥٨ .
- صالح ، هدى محمد (د .ت) : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على العائلة . بحث مقدم لندوة الاتحاد النسائي العربي . بغداد . ص ١٧ .
- غلوم ، عبدالله (١٩٦٧) : الزواج في الكويت . الكويت . مطبعة جامعة الكويت .
- الغمري ، إبراهيم (١٩٧٩) : السلوك الإنساني . الإسكندرية . دار الجامعات المصرية . ص ٢٠ ـ ١٤٠ .
- فرج ، صلاح الدين (١٩٨٧) : العلاقة الزوجية في العائلة العربية من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية . تونس . المطبعة التونسية . ص ٣٨ .
- كريتش . د . وآخرون (١٩٩٣) : سيكولوجية الفرد في المجتمع . ترجمة وتعريف حامد الفقي . ط ٣ . الكويت . دار القلم . ص ٥٠ .

ـ منس ، جوليت (١٩٨٩) : المرأة في العالم العربي . ترجمة إلياس مرقص . ط ٢ . بيروت . دار الحقيقة . ص ٨٣ .
ـ المهيني ، غنيمة يوسف (١٩٨٠) : الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي . ط ١ . الكويت . مكتبة الفلاح .
ـ الناصر ، فهد عبدالرحمن (١٩٩٥) : اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية . حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت ـ الحولية الخامسة عشر . الرسالة ١٠٤ .
ـ همام ، طلعت (١٩٨٤) : علم النفس الاجتماعي . ط ١ . عمان . دار عمار . ص ٨٤ .
ـ وزارة التخطيط (١٩٧٧) : الزواج المختلط في الكويت . الكويت وزارة التخطيط . الإدارة المركزية للإحصاء .
ـ وزارة التخطيط (١٩٩٣) : المجموعة الإحصائية . العدد الثلاثون . ص ٤٤ .
ـ وزارة التخطيط (١٩٩٥) : المجموعة الإحصائية . العدد الثاني والثلاثون . ص ٥٦ .
ـ وزارة العدل (١٩٩٥) : حالات الزواج الموثقة خلال عام ١٩٩٤ . الكويت . إحصاءات غير منشورة .

(ب) المصادر للمراجع الأجنبية :

- Axinn, William, G.& Thornton Arland (1993) Mother, children and cohabitation: The intergenerational effects of Attitudes and behavior. American Sociological Review. Vol. 58 (2) pp. 233-246.
- Burch Thomas, K. (1991) Remarriage of older Canadians: Description and interpretation. Special issue: The demography of aging,. Research on Aging. Vol. 12 (4) pp. 546-559.
- Burgess, Robert, L. (1994) The family in a changing world: A prolegomenon to evolutionary analysis. Human Nature. Vol. 5 (2) pp. 203-221.
- Chen Xiangming et.al. (1992) Disaster Tradition and change: Remarriage and family reconstruction in a post-earthquakes community in the People's Republic of China. Journal of Comparative Family Studies, Vol. 23 (1) pp. 115-132.
- Dreman, Solly & Aldor Roy (1994) A Comparative study of custodial mothers and fathers in the stabilization phrase of the divorce. Journal of Divorce and Remarriage. Vol.

21 (3-4) pp. 59-79.

- Fisher, Emily, B. (1994) Lessons from remarriage family. American Journal of Family therapy. Vol. 22 (4) pp. 327-336.
- Ganong, Lawrence, H. & Coleman, Marilyn (1991) Remarriage and health. Researching in Nursing and Health. Vol. 14 (3) pp. 205-211.
- Goldscheider, Frances, K. (1994) Divorce and remarriage effects on the elderly population. Reviews in clinical Gerontology. Vol. 4 (3) pp. 253-259.
- Isaacs, Marla, B. & Leon George, H. (1988) Remarriage and its alternatives following: Mother and child adjustment. Journal of Marital and Family Therapy. Vol. 14 (2) pp. 163-173.
- Jennings, A. Marlene et.al. (199) Attitudes toward marriage: Effects of parental conflicts, family-structure and gender. Journal of Divorce and Remarriage. Vol. 17 (1-2) pp. 67-79.
- Krishnan, Vijaya (1994) The impact of wives' employment on attitude toward divorce. Special issue: The economics of divorce: The effects of parents and children. Journal of Divorce and Remarriage. Vol. 22 (1-2), pp. 87-101.
- Mazur Elizabeth (1993) Developmental differences in children's understanding of Marriage, divorce and remarriage. Journal of Applied developmental psychology. Vol. 14 (2), pp. 191-212.
- Mohosowo, Donald (1994) The extent and rate of divorce in plateau state. Nigeria 1980-1988. Journal of Divorce and Remarriage, Vol. 21 (3-4) pp. 147]169.
- Pasley, Kay et al (1994) The effects of financial management strategies on Quality life remarriage. Journal family and Economic issues. Vol. 15 (1) pp. 53-70.
- Roberts, Thomas, W. & Price Sharon, J. (1989) Adjustment in remarriage: Communication, Cohesion, Marital and parental roles. Journal of Divorce. Vol. 13 (1), pp. 17-43.
- Salts, Connie, J et.al. (1994) Attitudes toward Marriage and premarital sexual activity of college freshmen. Adolescence. Vol. 29 (116), pp. 775-779.
- Schuldberg, David & Guisinger, Shan (1991) Divorced fathers describe their former

wives: Contrast. Journal of Divorce and Remarriage. Vol. 14 (3-4) pp. 3-32.

- Smith Rebecca, M. et.al. (1991) Self-other orientation and sex-role orientation of men and women who remarry. Special issue: Women and divorce, men and divorce: Gender differences in separation, Divorce and marriage. Journal of Divorce and remarriage. Vol. 14 (3-4) pp. 3-32.
- Tasker, Fiona, L. & Richards Martin P.M. (1994) Adolescents, attitudes toward marriage and marital prospects after parental divorce: A review. Journal of Adolescent Research. Vol. 9 (3) pp. 340-362.
- Tasker, Fionna, L. (1992) Anti-Marriage attitudes and motivation to marry amongst adolescents with divorced parents. Journal of Divorce and Remarriage. Vol. 18 (3-4) p. 105-119.
- Walsh, William, M. (1992) Twenty Major issues in remarriage families. Journal of counseling and development. Vol. 70 (16) p.p. 709 - 716.
- Wu, Zheng (1994) Remarriage in Canada: A social exchange prespective. Journal of Divorce and Remarriage. Vol. 21 (3-4) p.p. 121-224.